جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

العنوان:

إعادة التأمين كأداة لمواجهة إلتزامات شركات التأمين

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT فرع عين الدفلى

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص إقتصاد التأمينات

من إعداد الطالبين:

- رحلي عبد الهادي
- بن نوناس حكيم

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

- غداوية معمر

لجنة المناقشة

د. حفيفي صليحة	أستاذة محاضرة "أ"	رئيسا
د. غداوية معمر	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
أ. سلمان فريحة	أستاذة مساعدة "أ"	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والشكر دائما وأبدا لله عز وجل، الذي أنار طريقنا ومنحنا القدرة على إتمام هذا العمل المتواضع.

الشكر الكبير والتقدير العظيم للأستاذ المشرف الدكتور "غداوية معمر" فكان الموجه والمتابع للبحث في كل مراحله وقد أفادنا كثيرا بملاحظاته ونصائحه.

شكرا جزيلا.

الشكر الكبير لكل الأساتذة الذين درسونا بجامعة خميس مليانة

الشكر والتقدير لكل من ساعدنا في إخراج هذه الرسالة إلى الوجود.

شكرا.

الإهداء

إلـى:

إلى من قال الله في حقهما ".... ولا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما

الوالدين الكريمين اللذان أدعوا الله أن يبني لهما بيتا في الجنة ويسكنهما فيه

والى الزوجة العزيزة وبناتي ضحى والين

إلى إخوتي و أخواتي كل واحد بإسمه

إلأستاذ المشرف غداوية معمر

إلى كل من علمني حرف علم

إلى كل العائلة والأصدقاء والأحباب

وكل من يحمل رسالة الإخلاص لله والتفاني في خدمة الإسلام والعلم والجزائر

أهدي ثمرة جهد هذا العمل

حكيم

الإهداء

إلى المولى عز وجل يعود نجاحنا

أهدي عملي هذا إلى والدي العزيزين متعهما الله بالصحة والعافية

وإلى كل معارفي الكرام

إلى أستاذنا المشرف **الدكتور غداوية معمر**.

إلى جميع أفراد الأسرة التربوية والجامعية.

أهديكم بحثي هذا.

عبد الهادي

ملخص:

تهتم هذه المذكرة بدراسة دور وأهمية إعادة التأمين في مواجهة إلتزامات شركات التأمين، و التي توصلنا من خلالها إلى أن إعادة التأمين تلعب دورا مهما في حماية شركات التأمين من مخاطر كارثية، حيث تقوم هذه الشركات بإعادة التأمين وفق اتفاقيات أهمها الاتفاقية النسبية (اتفاقية الفائض)، بحيث يتأتي من خلال هذه العملية تفتيت الخطر بين شركة تأمين المباشرة والشركة المعيدة للتأمين ويشمل إعادة التأمين أهم الأخطار الكبرى ، حيث تقوم هذه العملية على تغطية كافية وشاملة للأضرار والخسائر ، ومن هذا المنطلق أقرت الدولة الجزائرية وضع هيكل لإعادة تأمين يتمثل أساسا في إجبارية إعادة التأمين لمختلف شركات التأمين الناشطة في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: إعادة التأمين، إدارة المخاطر، شركات التأمين.

Résumé :

Cette note s'intéresse à l'étude du rôle et de l'importance de la réassurance pour faire face aux obligations des compagnies d'assurance, à travers laquelle nous avons conclu que la réassurance joue un rôle important dans la protection des compagnies d'assurance contre les risques catastrophiques, car ces compagnies réassurent selon des accords, le plus important des qui est l'accord relatif (accord excédentaire), donc que vient par ce processus la dispersion du risque entre la compagnie d'assurance directe et la compagnie de réassurance, et la réassurance inclut les risques majeurs les plus importants, car ce processus est basé sur une couverture adéquate et complète dommages et pertes, et de ce point de vue, l'Etat algérien a décidé de mettre en place une structure de réassurance, qui est essentiellement la réassurance obligatoire des différentes compagnies d'assurance actives en Algérie.

Mots clés : réassurance, gestion des risques, compagnies d'assurance.

فهرس المحتويات

الشكرأ

الإهداء

ملخص

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال والجداول

مقدمة:..... أ

الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية لشركات التأمين وإعادة التأمين

تمهيد:..... 5

المبحث الأول: الادبيات النظرية لشركات التأمين وإعادة التأمين..... 6

المطلب الأول: مدخل عام لإعادة التأمين 6

المبحث الثاني: مخاطر شركات التأمين وكيفية التعامل معها 18

المطلب الأول: مخاطر شركات التأمين..... 18

الفرع الأول: تعريف الملاءة المالية لشركات التأمين 18

الفرع الثاني: الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين 19

المطلب الثاني: إدارة مخاطر شركات التأمين 21

الفرع الاول: إدارة مخاطر الاكتتاب..... 21

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة..... 22

المطلب الأول: الدراسات المحلية 22

المطلب الثاني: الدراسات العربية والأجنبية..... 24

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والقيمة المضافة..... 25

خلاصة الفصل الأول: 29

الفصل الثاني: الدراسة ميدانية لشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT فرع عين الدفلى

تمـهـيد: 31

المبحث الأول: التعريف بمكان التربص 32

المطلب الأول: تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمين الشامل(CAAT) 32

المطلب الثاني: مهام الشركة ومواردها البشرية..... 33

المبحث الثاني: عرض عام للوكالة محل الدراسة CAAT ولاية عين الدفلى 36

المطلب الأول: التعريف بالوكالة 36

المطلب الثاني: النشاط التأميني لشركة التأمينات 38

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية..... ..39

المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور إعادة التامين في الشركة الجزائرية للتامينات (CAAT) خلال الفترة 2016-2020.....39

المطلب الثاني: التحديات التي يواجهها سوق التأمين وإعادة التأمين الجزائري ومتطلبات النهوض به..... 55

خلاصة الفصل الثاني: 55

خاتمة:..... 55

قائمة المراجع: 57

قائمة الملاحق::..... 60

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT	36
02	الهيكل التنظيمي للوكالة LA CAAT عين الدفلى	37
03	تطور إعادة التامين في شركة LA CAAT خلال سنة 2016	41
04	تطور إعادة التامين في شركة LA CAAT خلال سنة 2017	44
05	تطور إعادة التامين في شركة LACAAT خلال سنة 2017	46
06	تطور إعادة التامين في شركة LACAAT خلال سنة 2017	49
07	تطور إعادة التامين في شركة LACAAT خلال سنة 2017	51
08	تطور إعادة التامين في شركة LACAAT خلال سنة 2017	52

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة الدراسات السابقة	28-26
02	الشركة الجزائرية للتأمينات في بضعة ارقام	35
03	أنواع التأمينات لدى الشركة	38
04	حجم مبالغ العقود لسنة 2015-2016	39
05	حجم مبالغ العمولات لسنة 2015-2016	40
06	حجم مبالغ المستحقات لسنة 2015-2016	40
07	ملخص لنشاط إعادة التأمين لسنة 2016	41
08	حجم مبالغ العقود لسنة 2016-2017	42
09	حجم مبالغ العمولات لسنة 2016-2017	42
10	حجم مبالغ المستحقات لسنة 2016-2017	43
11	ملخص لنشاط إعادة التأمين 2016-2017	43
12	حجم مبالغ العقود لسنة 2017-2018	44
13	حجم مبالغ العمولات لسنة 2017-2018	45
14	حجم مبالغ المستحقات لسنة 2017-2018	45
15	ملخص لنشاط إعادة التأمين 2017-2018	46
16	حجم مبالغ العقود لسنة 2018-2019	47
17	حجم مبالغ العمولات لسنة 2018-2019	47
18	حجم مبالغ المستحقات لسنة 2018-2019	48
19	ملخص لنشاط إعادة التأمين 2018-2019	48
20	حجم مبالغ العقود لسنة 2019-2020	49
21	حجم مبالغ العمولات لسنة 2019-2020	50
22	حجم مبالغ المستحقات لسنة 2019-2020	50
23	ملخص لنشاط إعادة التأمين 2018-2019	51
24	ملخص تطور نشاط إعادة التامين من طرف شركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT من 2016-2020	51

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التقرير السنوي للشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT 2016	61
02	التقرير السنوي للشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT 2017	62
03	التقرير السنوي للشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT 2018	63
04	التقرير السنوي للشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT 2019	64
05	التقرير السنوي للشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT 2020	65

مقدمة

مقدمة:

مقدمة:

يتعرض الإنسان إلى مجموعة من الأخطار الكثيرة والمختلفة منها ما يصيبه بصفة مباشرة بحياته أو ممتلكاته، ومنها أخطار تصيب الغير بشخصهم ويكون هو المسؤول عنها قانونيا كحوادث السيارات والسفن، الطائرات، وينجم عن تحقيق هذه الأخطار خسائر مالية قد تكون كبيرة بحيث يحاول تفاديها أو على الأقل التخفيف منها بمختلف الطرق والوسائل، وعلى هذا الأساس يمكنه اللجوء إلى وسيلة متميزة تمنحه الفرصة لتحويل الخطر المحتمل مقابل حصولها على مبلغ مالي معين، يسمى القسط وتشكل مختلف الأقساط المتراكمة لدى شركات التأمين مصدرا هاما لتكوين رؤوس أموال لا يستهان بها.

لكن وفي إطار ممارسة نشاطها قد يحدث أن تتعرض شركات التأمين إلى تحمل مسؤولية أخطار تفوق إمكانياتها المالية، فإذا اتخذ القرار برفضها فسيؤدي ذلك إلى خسارة عملاء ذوي أهمية بالغة ومن جهة أخرى إذا قبلت بتغطيتها فقد يؤثر ذلك على قدرتها المالية، مما يؤدي إلى إفلاسها وانهيارها، وبهذا ظهرت الحاجة إلى تقنية إعادة التأمين كوسيلة تسمح لشركات التأمين بتحويل جزء من أخطارها إلى شركات إعادة التأمين تختص بالاكتتاب بالعمليات ذات الحجم الكبير، نظير حصولها على أقساط إعادة التأمين، وتتمكن شركات التأمين المتنازلة من تحقيق تسير جيد للأخطار المكتتب بها، بالإضافة إلى حصولها على عمولة، تسمح بتغطية المصاريف الإدارية التي تتحملها عند تلقي هذه الأخطار.

وبهذا يعتبر إعادة التأمين جزء لا يتجزأ من نشاط التأمين، فإعادة التأمين تفتح المجال أمام شركات التأمين لتحمل أخطار جسيمة ذات تكاليف مرتفعة ، وإمكانية تجزئتها وتوزيعها وبالتالي منحها فرصة لزيادة طاقتها الإكتتابية، وبالتالي زيادة مداخلها وضمان بقائها واستمرارها.

لو لى وقت قريب كانت إعادة التأمين قد اخترنا دراسة إعادة التأمين لأنها مجهولة بالنسبة للكثيرين ماعدا المختصين بمجال التأمين، كذلك نجد أن كافة فروع التأمين تحتاج للإعادة التأمين، الذي لولاه لا اضطربت الوضعية المالية لشركات التأمين بما في ذلك الكبيرة منها.

أولا: طرح الإشكالية

ضمن هذا السياق نصل إلى إبراز معالم إشكالية بحثنا التي نحاول تناول الوصول إلى الإجابة عنها من خلال هذا البحث وتتمثل الإشكالية:

كيف تساهم عمليات إعادة التأمين في التخفيف من إلتزامات الشركة الجزائرية للتأمينات (LA CAAT)؟

وضمن هذا التساؤل يمكن إدراج الأسئلة الفرعية الآتية:

1) كيف تتم عملية التأمين وفيما تتمثل إلتزامات شركات التأمين؟
2) لماذا تلجأ شركات التأمين إلى إعادة التأمين؟
3) ما هي طرق عمليات إعادة التأمين؟
4) كيف تتأثر إلتزامات شركات التأمين من خلال إعادة التأمين؟
5) ما مدى تطور نشاط التأمين وإعادة التأمين في الشركة الجزائرية للتأمينات؟

ثانيا: الفرضيات

على ضوء ما تم طرحه من التساؤلات يمكن الوقوف على الفرضيات التالية:

1)تتم عملية التأمين بالتقاعد بين المؤمن له والمؤمن(شركة التأمين)، و ينتج عن ذلك إلتزامات لشركة التأمين وهي إلتزامات تجاه المؤمن لهم والتزامات أخرى؛

2)تلجأ شركات التأمين إلى إعادة التأمين للتخفيض من إلتزماتها وزيادة طاقتها الإكتتابية

3)تتمثل طرق إعادة التأمين في إعادة التأمين الاتفاقي وإعادة التأمين الاختياري؛

4)تتأثر إلتزمات شركات التأمين بإسناد جزء من هذه الإلتزامات إلى معيد التأمين وتحمل ما يناسب طاقتها الاستيعابية؛

5) تطور نشاط التأمين في الجزائر خصوصا في الفترة الأخيرة وهذا راجع لثقافة تطور شركة الجزائرية للتأمينات.

ثالثا: مبررات ودوافع اختيار الموضوع

اخترنا الموضوع لعدة اعتبارات، منها اعتبارات موضوعية ومنها اعتبارات شخصية.

الاعتبارات الموضوعية التي جعلتنا نختار الموضوع.

1) الاعتبارات الموضوعية:

أهمية الموضوع لدى شركات التأمين خاصة تلك التي تقبل الاكتتاب بالعمليات التأمينية ذات خطر مرتفع محاولة إثراء المكتبة الجامعية؛

2) الاعتبارات الذاتية:

-الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالتأمين؛

-حب التطلع والرغبة في معرفة إعادة التأمين وأثاره.

-انسجام الموضوع مع تخصصنا في الدراسة.

رابعا: أهمية وأهداف البحث

يشكل هذا البحث مساهمة في بناء إطار نظري ومفاهيمي متكامل عن التأمين؛ وإعادة التأمين عادة التأمين داخل السوق الجزائرية وواقع التأمين هناك العديد من الأهداف تستهدفها هذه الدراسة وتتمثل أهمها فيما يلي:

دراسة عمليات إعادة التأمين بغية الوصول إلى معرفة أثرها على شركات التأمين؛معرفة الأسباب التي أدت بالشركات التأمين باللجوء إلى إعادة التأمين.

خامسا: منهج وأدوات البحث

فيما يتعلق بالمنهج المستخدم في هذا البحث تم اللجوء إلى المنهج الوصفي، التحليلي الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتيجة.

إضافة إلى استخدام بعض المؤشرات، ِ التي تقيس لنا حصص شركات التأمين واعادة التأمين في السوق الجزائري وكذلك تطور نشاطها ومن أهم الأدوات المستخدمة:

1-المصادر من الكتب جاءت باللغة العربية واللغة الفرنسية ؛

2-مذكرات باللغة العربية؛

3-المدخلات والملتقيات كانت باللغة العربية وما تضمنته من معالجات لمختلف والإشكاليات اعادة التأمين؛

4-مواقع من شبكة الإنترنت.

***صعوبات الدراسة:**

واجهتنا العديد من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

-قلة المراجع المتعلقة بإعادة التأمين.

-مستوى ممارسة عمليات إعادة التأمين بالجزائر ضعيف جدا.

***تقسيم الموضوع:**

بعد أن طرحنا الإشكالية المتبعة وعلى ضوء الأسئلة والفرضيات، قمنا بمعالجة البحث قصد دراسة واقع وأهمية إعادة التأمين في مواجهة التزامات شركات التأمين ضمن فصلين.

فعادة التأمين في الفصل الأول قمنا بدراسة وتحليل عموميات عن التأمين ثلاث مباحث فتناولنا في المبحث الأول مدخل عام للتأمين أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول إعادة التأمين، وفي المبحث الثالث تناولنا مقومات إعادة التأمين.

أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة دور إعادة التأمين في مواجهة التزامات شركات التأمين وفق ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول شركات التأمين وأهم التزاماتها، وفي المبحث الثاني طرق إعادة التأمين وفي المبحث الثالث أثر عمليات إعادة التأمين على التزامات شركات التأمين.

وفي الفصل الثاني دراسة واقع السوق الجزائرية للتأمين واعادة التأمين وفق مبحثين الأول تناولنا فيه نشاط التأمين واعادة التأمين في السوق الجزائرية، أما المبحث الثاني خصصناه لدراسة سوق التأمين وإعادة التأمين بالجزائر وبالتحديد في الشركة الجزائرية للتأمينات (LA CAAT) .

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية والتطبيقية لشركات التأمين وإعادة التامين

تمهيد:

تعتبر إعادة التأمين أفضل الوسائل التي تمكن شركات التأمين من التخفيف من بعض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، فبالرغم من أن شركات التأمين تقوم بتكوين احتياطات التأمين، إلا أن احتمال الخطر يظل قائما وقد تكون قيمة الأخطار التي تحدث أكبر من القيمة التي قدرت بفعل عوامل الإحصاء، لذا يتم اللجوء إلى إبرام عقود إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين من أجل نقل الأخطار الزائدة إلى شركة إعادة التأمين، مقابل حصولها على حصة من الأقساط.

وسيتم التعرض إلى ذلك عبر ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل عام للتأمين؛

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول إعادة التأمين؛

المبحث الثالث: مقومات إعادة التأمين

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لشركات التأمين وإعادة التأمين

سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة إعادة التأمين وأهم التعاريف الموجودة لإعادة التأمين وكذا أهميته مع الإشارة إلى عموميات حول شركات التأمين، بالاضافة إلى أهم المخاطر التي تواجه شركات التأمين وكيفية التعامل معها وإدارتها أو مواجهتها.

المطلب الأول: مدخل عام لإعادة التأمين

أولا: نشأة وتطور إعادة التأمين

"ليس هناك ما يدل بشكل قاطع على بداية ممارسة أعمال إعادة التأمين، غير أن بعض الباحثين يرجعون أن ممارسة هذه الأعمال كانت معاصرة لبدء جماعة اللومبارد بممارسة أعمال التأمين البحري خلال القرن الرابع عشر، وقد عللوا هذا الاعتقاد بأن الدافع الذي حمل التاجر على تأمين بضاعته، أو سفينته من الأخطار البحرية، بقصد نقل عبء الخسارة المحتملة إلى كاهل المؤمن قد يكون أيضا هو نفس الدافع الذي حمل المؤمن على مقاسمة هذا العبء مع شخص آخر هو معيد التأمين، وعلى رأي هؤلاء الباحثين، فإنه بالرغم من أن ممارسة أعمال التأمين البحري من قبل هيئات محترفة، قد بدأت خلال القرن السابع عشر "[1].

إلا أن هناك أدلة تشير إلى أن هذه الأعمال كانت تمارس بشكل فردي منذ القرن الرابع عشر، وأن الأشخاص الذين كانوا يمارسون هذه الأعمال كانوا في البداية متحفظين في قبول تغطية أخطار تتجاوز قيمة تأمينها حدود مقدرتهم المالية، وبمرور الزمن، ونتيجة لزيادة الطلب على التأمين البحري، اعتادوا على قبول أخطار تتجاوز قيمة تأمينها حدود مقدرتهم المالية، الأمر الذي حملهم على التفكير في إيجاد وسيلة يتمكنون من خلالها مقاسمة أعباء الخطر مع شخص آخر يشاركونه في تحمل جزء من المسؤولية الملقاة على عاتقهم وبذلك توصلوا إلى الصورة الأولى لإعادة التأمين "[2] .

ويعزز الباحثين وجهة نظرهم بالقول إن هناك بعض القرائن تشير إلى أن أول عملية لإعادة التأمين قد تمت سنة 1730م وبصرف النظر عن هذا الرأي المبني على الافتراض، فإنه من الثابت بشكل قاطع أن أعمال إعادة التأمين البحري تمارس على نطاق واسع خلال القرن الثامن عشر بدليل صدور قانون في المملكة المتحدة سنة 1776يقضي ببطلان عقود إعادة التأمين البحري ما لم يكن إبرامها قد تم من أجل حماية حقوق المؤمن له في حالة إعسار أو إفلاس أو موت المؤمن [3]".

---

[1]– بهاء بهيج شكري، **إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة، الأردن، ،2008، ص29.

[2]– بهاء بهيج شكري نفس المرجع السابق، ص 30.

[3]– نفس المرجع السابق، ص31.

بكافة الظروف المادية المتعلقة بالخطر المراد إسناده والتي من شأنها أن تمكن الشركة المسند لها من تقرير قبول الإسناد أو رفضه[1]."

"وبمرور الزمن، واتساع محافظ شركات التأمين المباشر نتيجة زيادة الطلب على التأمين وظهور أنواع جديدة منه، أصبح إعادة التأمين الاختياري الذي يعتمد على إعادة تأمين كل خطر على حدى، ويتطلب التصريح بالظروف المادية المتعلقة به، مع حق معيد التأمين بالرفض لا يتماشى مع الرغبة في تغطية كامل محفظة الأخطار بشكل فوري غير معلق على قرار معيد التأمين وفي محاولة لإزالة عيوب إعادة التأمين الاختياري حصل تطور مهم خلال القرن التاسع عشر"[2]، في ممارسة أعمال إعادة التأمين وكانت أولى مظاهر هذا التطور ظهور طريقة جديدة لإعادة التأمين تتم بموجب اتفاقية يستمر نفاذها لفترة غير محدودة وتغطي كافة الأخطار من صنف معين والتي يتم قبولها من قبل المؤمن المباشر خلال فترة نفاذ الاتفاقية، ويكون معيد التأمين بموجبها ملزما بصورة إجبارية بقبول كل ما يسند له من هذه الأخطار بشرط أن يلتزم المؤمن المباشر بدوره بإسناد الجزء المتفق عليه من جميع الأخطار التي يؤمن عليها من الصنف المغطى بالاتفاقية وكانت أولى اتفاقية من هذا النوع قد أبرمت في أوروبا سنة 1821، تبعتها اتفاقية أخرى أبرمت في المملكة المتحدة سنة 1824 فعرفت هذه الطريقة بطريقة إعادة التأمين الإتفاقي أو الإجباري، أما المظهر الآخر لهذا التطور فقد تمثل في تأسيس شركات متخصصة بإعادة التأمين ينحصر نشاطها بهذا العمل ولا تتنافس شركات لتأمين المباشر في ممارسة التأمين المباشر، فكانت الشركة المسماة كولونيا التي تأسست سنة 1846 أول شركة من هذا النوع ثم تبعتها شركات متخصصة أخرى، وبظهور الشركات المتخصصة توزعت الشركات المتخصصة بإعادة التأمين الإتفاقي وقد أدى تأسيس الشركات المتخصصة إلى زيادة الطل ِب على إعادة التأمين لما يتضمنه من سعة في التغطية والزام[3] لمعيد التأمين بقبول كل ما يسند إليه.

ومن مظاهر تطور إعادة التأمين أيضا تأسيس الشركات المتخصصة، ظهور ما يعرف بشركات الوساطة لإعادة التأمين فقد تأسست في المملكة المتحدة شركات ضخمة يقتصر عملها عل التوسط بين المؤمن المباشر وبين معيد التأمين، في إبرام اتفاقيات إعادة التأمين وقد سهل توسط هذه الشركات مهمة كل من المؤمن المباشر ومعيد التأمين إذ أصبحت شركات الوساطة هذه تتولى بنفسها دراسة وتحليل المحافظ التأمينية للمؤمن المباشر وترشده إلى الاتفاقيات التي تتلاءم مع طبيعة أخطار محافظة، كما أنها تقوم بالتعاقد مع المؤمن المباشر باسمها ولمصلحة معيدي التأمين بصفة وكيل بالعمولة، ثم تقوم بتوزيع حصص الاتفاقية على عدد من المعيدين الذين تتعامل معهم وتنحصر كافة المراسلات بخصوص أعمال إعادة التأمين وتسوية الحسابات بما في ذلك تحويل أقساط التأمين وتحويل التعويضات بين المؤمن

[1]– رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص

[2]– بهاء بهيج شكري، **إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[3]– نفس المرجع السابق، ص3.

المباشر وبين شركة الوساطة[1] لمعيد التأمين بقبول كل ما يسند إليه، كما أدى ممارسة الشركات المتخصصة لأعمال إعادة التأمين الإتفاقي إلى ظهور صور متعددة للاتفاقيات وبنتيجة لذلك تقلص نطاق اللجوء إلى إعادة التأمين الاختياري إذ انحصر اللجوء إليه بإحالات خاصة محدودة وقد ترتب أيضا حل إعادة التأمين الإتفاقي محل إعادة التأمين الاختياري في عمليات إعادة التأمين المتبادل.

ومن مظاهر تطور إعادة التأمين أيضا تأسيس الشركات المتخصصة، ظهور ما يعرف بشركات الوساطة لإعادة التأمين فقد تأسست في المملكة المتحدة شركات ضخمة يقتصر عملها عل التوسط بين المؤمن المباشر وبين معيد التأمين، في إبرام اتفاقيات إعادة التأمين وقد سهل توسط هذه الشركات مهمة كل من المؤمن المباشر ومعيد التأمين إذ أصبحت شركات الوساطة هذه تتولى بنفسها دراسة وتحليل المحافظ التأمينية للمؤمن المباشر وترشده إلى الاتفاقيات التي تتلاءم مع طبيعة أخطار محافظة، كما أنها تقوم بالتعاقد مع المؤمن المباشر باسمها ولمصلحة معيدي التأمين بصفة وكيل بالعمولة، ثم تقوم بتوزيع حصص الاتفاقية على عدد من المعيدين الذين تتعامل معهم وتنحصر كافة المراسلات بخصوص أعمال إعادة التأمين وتسوية الحسابات بما في ذلك تحويل أقساط التأمين و تحويل التعويضات بين المؤمن المباشر وبين شركة الوساطة[2]".

ثانيا: تعريف إعادة التأمين والغرض منه ودوره

اختلفت المفاهيم الفقهية المتعلقة بإعادة التأمين ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن إعادة التأمين ينطوي على جانبين، الجانب الأول قانوني والجانب الثاني فني.

1 –التعريف القانوني:

"إعادة التأمين هو عقد يقبل الطرف الأول فيه ويسمى شركة إعادة التأمين أو معيد التأمين، في مقابل قسط أو مبلغ من المال تعويض الطرف الثاني و يسمى شركة التأمين أو الشركة المتنازلة أو المسندة عن خسائرها المحتملة والتي قد تنتج عن وثائق التأمين التي تصدرها للمؤمن لهم تعويضا كليا أو جزئيا[3].

"إعادة التأمين هو عقد تأمين جديد، منفصل ومستقل عن وثيقة التأمين الأصلية، على نفس الخطر الذي تم التأمين عليه بموجب وثيقة التأمين الأصلية التي أصدرتها شركة التأمين وبموجب هذا العقد الجديد (عقد إعادة التأمين) يوافق معيد التأمين على تعويض الشركة المتنازلة عن خسائرها المحتملة والناجمة عن وثائق التأمين الأصلية التي أصدرتها وذلك في مقابل قسط أو مبلغ من المال تدفعه الشركة المتنازلة إلى معيد التأمين[4]".

2– التعريف الفني:

---

[1]– نبيل محمد مختار، **إعادة التأمين**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 02.

[2]– محمد رفيق المصري، **التأمين وادارة الخطر**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص309.

[3]– عرفات ابراهيم فياض، **إدارة التأمين والمخاطر**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص29.

[4]– أسامة عزمي سلام، أشقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص170.

"يقصد بإعادة التأمين قيام شركة التأمين بقبول الأخطار ذات المبالغ الكبيرة ومن ثم توزيع هذا الخطر بإعادة تأمين جزء أو أجزاء منه لدى شركات تأمين أخرى تقوم بالمشاركة بالجزء المخصص لها في تحمل الأخطار بحدود الأجزاء التي تقبلها وذلك مقابل دفع عمولة متفق عليها للشركة الأولى وبالجزء المعاد تأمينه تعمل الشركة الأولى بهذه الحالة عمل التأمين بالوكالة على أن تبقى مسؤولة مباشرة أمام العميل [1]".

"إعادة التأمين اتفاق داخلي بين هيئتين أو أكثر من هيئات التأمين، تقوم الهيئة الأولى بالتنازل عن جزء من كل عملية تأمينية تحصل عليها الهيئة وذلك مقابل أن تلتزم الهيئة الأخرى بتحمل نسبة من التعويض المدفوع للمؤمن له في حال وقوع الخطر المؤمن ضده في صورة حادث حين تلتزم الهيئة الأولى بسداد مبلغ معين للهيئة الأخرى وهو نصيب تلك الهيئة من قسط التأمين وهذا الاتفاق قد يكون اتفاق مسبق لكل العمليات التأمينية أو اتفاق فوري حسب كل عملية[2]".

"وتسمى الهيئة الأولى بالمؤمن الأصلي أو الهيئة المتنازلة أو المؤمن المباشر، أما الهيئة الثانية فتسمى بالهيئة القابلة أو الهيئة المتنازل لها أو هيئة إعادة التأمين أو معيد التأمين وقد يكون معيد التأمين متخصص في إعادة التأمين فقط أو يقوم بقبول العمليات التأمينية المختلفة بالإضافة إلى قبول عمليات إعادة التأمين[3]".

ويلاحظ أن عملية إعادة التأمين تتم بين المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين دون موافقة أو علم المؤمن له وعلاقة المؤمن له علاقة مباشرة مع المؤمن الأصلي فقط ولا يمكن له الرجوع على هيئة إعادة التأمين[4]".

3- تعريف شامل لإعادة التامين:

إعادة التأمين هي عملية مقاسمة المسؤولية عن الخطر المؤمن منه بين شركة التامين وشركة إعادة التأمين، فتلتزم شركة التأمين بأن حمل على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من قيمة الخطر وتسند الجزء الباقي إلى معيد التامين مقابل جزء من أقساط التأمين.

4- الغرض من إعادة التأمين:

"إعادة التأمين هو وسيلة تستخدمها شركة التأمين لتقليل خسائرها المادية والناتجة عن الأخطار التي قبلت الاكتتاب فيها، وذلك بتحويل تلك الخسائر إلى معيد التأمين في مقابل قسط للمعيد. حقيقة أننا نستطيع أن نشبه إعادة التأمين بجهاز امتصاص الصدمات في السيارة، التي تسير على طريق وعر هب مطبات مما يخفف من دفع الصدمة أو الهزة على الركاب وهكذا يكون الأمر بالنسبة لإعادة التأمين أنه لا يمنع حدوث الخسائر التي تتحملها شركات التأمين، ولكنه سوف يخفف من حدة آثارها ونتائجها ".

---

[1]- خالد راغب الخطيب، **التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية**، دار كنوز للنشر والتوزيع، عمان، ،2009ص 79.

[2]- ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

[3]- نبيل محمد مختار، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4]- خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 68.

خلاصة القول أن الغرض الأساسي لإعادة التأمين هو تخفيف آثار الخسائر على شركات التأمين ومعالجة تقلباتها من سنة لأخرى نتيجة لصعوبة تطبيق قانون الأعداد الكبيرة بطريقة كاملة أو نتيجة تغير الظروف والتوقعات[1]."

كذلك تفتيت الخطر أو تجزئته، لأن تفتيت الخطر يعطي لشركة التأمين القدرة على مواجهة الخطر عند وقوعه مهما كان حجم الضرر، كذلك غرضها هو تدعيم شركات التأمين ويمكن تسمية عملية تفتيت الخطر بالتأمين المشترك، ومنه تفتيت الخطر يؤدي إلى حماية الشركة من الانهيار[2] ".

ثالثا: دور إعادة التأمين:

لإعادة التأمين دور مهم لشركات التأمين يتمثل في الآتي:

1- زيادة الطاقة الاستيعابية

"في غياب عمليات إعادة التأمين، فإن شركات التأمين لا يمكنها الاكتتاب بأخطار ذات قيمة تفوق طاقتها الاستيعابية الخاصة بكل فرع من النشاط، خاصة إذا كانت شركة حديثة النشأة تفتقر إلى الخبرة والى عدد من العقود المهمة وعليه فإن إعادة التأمين تشجع شركات التأمين بصفة عامة، على زيادة قدرتهم الاستيعابية وذلك بالقبول الاكتتاب بعمليات كثيرة مهما كانت مسؤوليتها المالية والباقي تتم إحالته إلى إعادة التأمين، فإبرام عقد إعادة التأمين قد يؤدي إلى مضاعفة طاقة استيعاب المؤمن المباشر" .[3]

2- الحماية ضد فوارق الاحتمالات

"تعتمد شركات التأمين في تحديد طاقة استيعابها على قدراتها المالية، وكذلك عوامل الإحصاء (قانون الأعداد الكبيرة) من أجل معرفة فرص تحقق الأخطار بالماضي والتي يتوقع تحققها تقريبا ومع هذا فقد يجري عدم توافق بين الدراسات الإحصائية والنتائج المحققة وتجد شركة التأمين نفسها بمأزق لكن اللجوء إلى إعادة التأمين يسمح بتحسين النتائج التقنية للشركة من سنة إلى أخرى بالرغم من وجود فوارق.

3- تجانس بطاقة الاستيعاب

لكي تكون النتائج التقنية لالتزامات شركة التأمين منتظمة من سنة لأخرى وتتوافق مع الاحتمالات المقام بها يجب أن تكون المبالغ المحتفظ بها متجانسة قدر الإمكان فالأخطار لا تحمل نفس القدر من الأهمية وتختلف من عقد لأخر كالحريق، الحياة.... وهذا ما يستدعي الاختلاف بمعدل الأقساط المطلوبة بكل فرع، لكن احتمال الخطأ يظل واردا في تحديد الأقساط يبقى إذا تحقيق التجانس بقيمة التزامات شركة

---

[1]- أحمد شرف الدين، **أحكام التأمين في القانون والقضاء**، دراسة مقارنة، دار الجامعية للنشر وللطباعة، الكويت،. 1999، ص12.

[2]- أحمد شرف الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص2.

[3]- محمد رفيق المصري، مرجع سبق ذكره، ص 319.

التأمين بفضل اللجوء إلى إعادة التأمين حيث تحتفظ بأجزاء من الأخطار لا تتجاوز المبالغ المحتفظ بها وتتخلى لإعادة التأمين عن الأجزاء المتبقية[1]".

4- تسيير خطر الإفلاس

"تلعب عملية إعادة التأمين دورا مهما في تحسين ملاءة شركات التأمين عن طريق تحويل الأقساط والتعويضات بينها وبين شركات إعادة التأمين، فإذا تعرضت شركة التأمين إلى وقوع خطر مهم يخلق أثار مالية مرتفعة فهذا يستلزم منها الوفاء بالتزاماتها وتوفرها على سيول جاهزة لكن شركات التأمين تقوم بتوظيف أموالها باستخدامات طويلة الأجل غير شديدة السيولة وهذا ما قد يضعها بأزمة من أجل تسوية الأخطار واللجوء بإلإعادة التأمين يمكنها من الوفاء بالتزاماتها والاستمرار بتوظيفاتها المربحة[2] ."

رابعا: إجراءات إعادة التأمين

لكي تتم عملية إعادة التأمين يجب أن تتم عن طريق إجراءات باعتبارها أساسية لأنها الأداة التي يتم من خلالها اقتسام الخطر بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين.

1- عملية الإسناد:

إن عملية إعادة التأمين كما سبق لنا القول، هي عملية اشتراك المؤمن المباشر ومعيد التأمين في تغطية الخطر المؤمن منه، وتقاسم المسؤولية عن نتائجه وتظهر عملية التقاسم هذه في صورتين :

-تتمثل الصورة الأولى بتقاسم تغطية الخطر حسب قيمة تأمينه بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين؛

-وتتمثل الصورة الثانية بتقاسم الخسارة الناتجة عن الخطر بصرف النظر عن قيمة تأمينه؛

"تعرف عملية التقاسم بعملية الإسناد وفي التطبيق العملي تتعدد طرق الإسناد التي يلجأ إليها المؤمن المباشر، إذا أنه يختار الطريقة التي تتلاءم مع طبيعة الأخطار المتجمعة لديه لكي يصل إلى أفضل نتيجة ممكنة، ونتيجة لاختلاف طرق الإسناد اختلفت اتفاقيات إعادة التأمين المرتبطة بها[3]."

2- دور المؤمن المباشر:

"يهدف المؤمن من وراء استثمار أمواله في ممارسة عمليات التأمين إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى، ولا نقاش أن أعمال التأمين هي من الأعمال التجارية، وأن أي مشروع تجاري يحتمل الربح والخسارة، وتتوقف نتائج استثمار رؤوس الأموال على مقدرة الكادر الذي يتولى إدارة المشروع إدارة جيدة، ومدى التزامه بالقواعد السليمة في تنفيذ متطلبات هذه العملية وصولا إلى الهدف المقصود من ورائها[4] ".

"فالمؤمن عندما يبرم عقود التأمين مع مجموعة مختلفة من الأفراد لترميم الخسارة التي قد تلحق ببعضهم، لا يتعامل مع خطر واحد ومحدد، بل يتعامل مع أخطار كثيرة ومتنوعة، لذلك تختلف حجم

---

[1]- بهاء بهيج شكري، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2]- نبيل محمد مختار، **إعادة التأمين**، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[3]- بهاء بهيج شكري، مرجع سابق، ص 38.

[4]- لؤي ماجد ذيب أبو الهيجاء، **التأمين ضد حوادث السيارات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ،2004، ص88.

الخسائر الناتجة عنها باختلاف قيمة تأمينها، وقابلية تعرضها للخطر، لهذا فإن عملية توزيع الخسائر التي تلحق بالقلة من المؤمن لهم، نتيجة هذه الأخطار على مجموع المؤمن لهم، ليست بالعملية السهلة، بل أن نجاحها يتوقف على كفاءة الكادر الذي يستخدمه المؤمن ومدى قدرته على تحقيق التوازن بين حصيلة الأقساط وحصيلة الخسائر المتوقعة، بحيث تغطي حصيلة أقساط التأمين كافة الخسائر المتحققة دون أن يظهر المؤمن لاستخدام رأس ماله في عملية التغطية[1]" .

"إن أهم الخطوات التي يتخذها المؤمن لتحقيق التوازن بين حصيلة الأقساط وحصيلة الخسائر تتمثل فيما يلي:

أن يتوصل عن طريق الاستعانة بالطرق الإحصائية إلى تخمين درجة احتمال تحقق الحوادث المرتبطة بالأخطار المؤمنة وذلك على ضوء ما حققته في الماضي تحت ظروف محددة؛

أن يجمع أكبر عدد ممكن من الأخطار إذ كلما زاد عدد هذه الأخطار في محفظته أصبحت درجة الاحتمال أقرب لمطابقة الواقع، طبقا لقانون الأعداد الكبيرة؛

أن يوزع الأخطار المتجمعة لديه إلى مجموعات متعددة حسب أصنافها وطبيعتها ومسبباتها ومدى تجانسها مع بعضها البعض، ويفرض لكل مجموعة مع ما يقابلها من أقساط تأمين[2] ".

"وبالرغم من قيام المؤمن بهذه الخطوات، فإنه ليس من المؤكد أن يتمكن من تحقيق توازن محافظ أخطاره المختلفة وذلك لعدة أسباب:

-النتائج التي توصل إليها بالطرق الإحصائية لدرجة احتمال الحوادث ومقدار متوسط الخسائر المتوقعة هي في الواقع نتائج تقريبية لا ترقى إلى الحقيقة الثابتة؛

-الحسابات التي يتوصل إليها المؤمن، حتى لو افترضنا دقتها، قد تتعرض لما يعرف بالانحراف أي أن تتضاعف درجات احتمال أخطار معنية لظرف طارئ لم يكن في الحسبان.

-قوانين الإحصاء ليست قوانين ثابتة النتائج كقوانين الرياضيات التي تكون نتائجها حتمية؛

-التفاوت الكبير في قيم تأمين الأخطار، والذي ليس للمؤمن سيطرة كاملة للحد منه، يعتبر عاملا ذا أثر سلبي على توازن المحفظة، لأن ما يقابل الأخطار عالية القيمة من قسط التأمين لا يتناسب مع حجم الخسارة التي قد تترتب على وقوعها[3]" .

وبوجود هذه الأسباب التي تؤدي إلى عدم تحقيق توازن محافظ الأخطار المؤمن عليها، يسعى المؤمن إلى الاستعانة بوسيلة تساعده في تحقيق توازن محافظ أخطاره وهذه الوسيلة هي إعادة تأمين هذه الأخطار التي تحقق للمؤمن المباشر النتائج التالية:

---

[1]- بهاء بهيج شكري، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2]- أحمد شرف الدين، **أحكام التأمين في القانون والقضاء**، دراسة مقارنة دار الجامعية للنشر والطباعة، الكويت، 1999، ص12.

[3]- معزوز سمية، **قرار إعادة التأمين**، مرجع سبق ذكره، ص59.

-قطع الرؤوس العالية للأخطار ذات القيمة التأمينية العالية وبذلك يستطيع أن يقلص التفاوت الكبير في قيم تأمين الأخطار؛

-تحديد مقدار الخسارة التي يمكنه تحملها من الخسائر الكارثية والخسائر الناتجة عن الأخطار المتراكمة أيا كان مبلغ هذه الخسائر.

-اقتسام الأخطار الغريبة أو الأخطار الشاذة مع معيد التأمين.

بهذا الإجراء تتحول محافظة إلى محافظ متوازنة فيحقق الهدف الذي يصبو إليه.

-وكخطوة أولى لتنفيذ عملية إعادة التأمين، ينبغي على المؤمن المباشر أن يحدد احتفاظه من كل خطر من أخطار محفظته أو يحدد مقدار الخسارة التي سيتحملها من كل خسارة قد تتحقق1.

المطلب الثاني: عموميات حول شركات التأمين.

أولا: إنشاء وسير شركات التأمين

تخضع شركات التأمين في إنشائها إلى النصوص القانونية الآتية :

1- إنشاء شركات التأمين أو إعادة التأمين:

"**المادة 215:**تخضع شركات التأمين وإعادة التأمين في تكوينها إلى القانون الجزائري وتأخذ أحد الشكلين:

شركة ذات أسهم أو شركة ذات شكل تعاضدي غير أنه عند صدور هذا الأمر، يمكن الهيئات التي تمارس عمليات التأمين دون أن تكون غرضها الربح أن تكتسي شكل الشركة التعاضدية".

المادة 215 مكرر: قانون 06-04مؤرخ في 20فبراير2006، يجب على الشركة أن تمتثل إلى القانون الأساسي المحدد عن طريق التنظيم والذي يبين على الخصوص:

-هدفها ومدتها ومقرها وتسميتها؛

-الكيفية والشروط العامة التي تعقد على أساسها الالتزامات بين الشركة والأعضاء وكيفية توزيع الإيرادات؛

-هيئات التسيير والإدارة والمداولة.

-العدد الأدنى للمنخرطين الذي لا يمكن أن يقل عن 5000منخرط.

المادة 216: 06-04مؤرخ في 20فبراير 2006، يحدد الحد الأدنى للرأسمال أو أموال التأسيس المطلوبة للإنشاء شركات التأمين وإعادة التأمين حسب طبيعة فروع التأمين التي طلب من أجلها الاعتماد.

-تلزم وديعة ضمان لإقامة فروع لشركات التأمين الأجنبية تساوي على الأقل الحد الأدنى للرأسمال المطلوب، حسب الحالة". [1]

[1]- مولود ديدان، **نظام التأمينات**، الدار البيضاء، الجزائر، ،2006، ص60.

" –يجب على شركات التأمين وإعادة التأمين والتعاضديات المعتمدة عند صدور هذا القانون في أجل سنتين ابتداءا من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 217: لا يستطيع إطلاقا أن يؤسس ويدير ويقود شركات التأمين وإعادة التأمين الأشخاص الثابتة إدانتهم بارتكاب جنحة يعاقب عليها القانون العام أو عن سرقة أو عن خيانة الأمانة، أو احتيال أو ارتكاب جنحة تعاقب عليها القوانين الخاصة بعقوبات الاحتيال أو عن نهب أموال أو قيم أو عن إصدار صكوك بدون رصيد أو عن إخفاء أشياء تم الحصول عليها بواسطة هذه الجنح أو عن تصرفات غير مشرفة إبان الحرب التحريرية[1].

"المادة 218:قانون 06-04مؤرخ في 20فبراير :2006

–يسلم اعتماد المنشأ بقرار من الوزير بالمالية بعد إبداء رأي المجلس الوطني للتأمينات.

–يمنح أو يرفض الاعتماد على أساس ملف يسمح بملائمة ٍشروط وامكانية إنشاء الشركة ولا سيما المخطط التقديري للنشاط والوسائل التقنية والمالية اللازمة لذلك والمؤهلات المهنية مع مراعاة أحكام المادة 217أعلاه.

يجب أن يتضمن الاعتماد عملية التأمين وإعادة التأمين التي أهلت الشركة لممارستها؛

–يجب أن يكون رفض الاعتماد بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية مبرر قانونا، ويبلغ لطالب الاعتماد ويكون هذا القرار قابلا للطعن أمام مجلس الدولة طبقا للتشريع الساري المفعول؛

–تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 221: لا يجوز سحب الاعتماد جزئيا أو كليا إذا تم إعذار الشركة مسبقا بواسطة رسالة مضمونة الوصول، مع وصل الاستلام توضح فيها أوجه التقصير الثابتة ضدها، ويطلب فيها منها تقديم ملاحظات كتابية وإدارة الرقابة في أجل أقصاه شهر واحد ابتداءا من تاريخ استلام الأعذار.

–يتم سحب الاعتماد كليا أو جزئيا بموجب قرار الوزير المكلف بالمالية بعد إبداء رأي المجلس الوطني للتأمينات [2]."

2– سير شركات التأمين و/أو إعادة التأمين:

المادة 224: قانون 06-04 مؤرخ في 20 فبراير 2006: يجب على شركات التأمين و/أو إعادة التأمين أن تكون قادرة في أي وقت على تبرير التقديرات المتعلقة بالالتزامات النظامية التي يتعين عليها تأسيسها وهي كالتالي:

–الاحتياطات.

–الأرصدة التقنية.

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص60.

[2] مولود ديدان، **القانون في خدمة ومتناول الجميع**، الدار البيضاء، الجزائر، 2005، ص 71.

-الديون.

يجب أن تقابل هذه الالتزامات أصول معادلة لها وهي:

- سندات، ودائع وقروض؛ - قيم منقولة وسندات متماثلة؛ - أصول عقارية؛ - أصول أخرى؛

-تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

"المادة 224: مكرر: قانون 06-04 مؤرخ في 20 فبراير 2006

يمكن للجنة الإشراف على التأمينات إذا اقتضت الضرورة أن تطلب تقييم كلي أو جزئي للأصول أو الخصوم المتعلقة بالتزامات شركة التأمين و/أو إعادة التأمين المعتمدة وفروع شركات التأمين الأجنبية[1].

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة :225على شركات التأمين وإعادة التأمين وكذا وسطا التأمين مسك الدفاتر والسجلات التي تحدد قائمتها وأشكالها بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 226: قانون 06-04 مؤرخ في 20 فبراير 2006: يجب على شركات التأمين وإعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية أن ترسل إلى لجنة الإشراف على التأمينات، في 30يونيو من كل سنة، كآخر أجل الميزانية والتقرير الخاص بالنشاط وجداول الحسابات والإحصائيات وكل الوثائق الضرورية المرتبطة بها، التي تحدد قائمته وأشكالها بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

-يعطى الحق للجنة الإشراف على التأمينات دون سواها منح استثناءات للأجل المذكور أعلاه حسب العناصر المقدمة في الطلب في حدود ثلاثة أشهر[2].

-يجب على هذه الشركات أن تقوم سنويا بنشر ميزانياتها وحسابات نتائجها في أجل أقصاه ستون يوما بعد المصادقة عليها من طرف الهيئة المسيرة للشركة.

المادة 227: تخضع الشروط العامة لوثيقة التأمين أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها، لتأشيرة إدارة الرقابة التي تستطيع أن تفرض العمل بشروط نموذجية[3]."

-تعرض مسبقا كل الوثائق التجارية الموجهة للجمهور على إدارة الرقابة التي يمكن لها أن تطلب تعديلها في أي وقت.

المادة 229: قانون 06-04 مؤرخ في 20 فبراير 2006: "يمكن شركات التأمين المنصوص عليها في هذا الأمر بعد موافقة لجنة الإشراف على التأمينات، تحويل محفظة عقودها كليا أو جزئيا مع حقوقها و إلتزماتها لشركة أو لعدة شركات تأمين معتمدة ."

ثانيا: شروط وأهداف شركات التأمين

لشركات التأمين أهداف وشروط تتمثل في الآتي:

---

[1] - مولود ديدان، **القانون في خدمة ومتناول الجميع**، مرجع سابق، ص61.

[2]- مولود ديدان، **نظام التأمينات**، مرجع سبق ذكره، ص63.

[3]- مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص72.

1-شروط شركات التأمين:

"ليس لشركة في العالم ماضية وحاضرة ما لشركات التأمين من شروط عامة وخاصة، ظاهرة ٍوخفية، وان أخص ما تختص به هذه الشروط الصفة التعسفية، مما اضطر كل دولة في العالم أن تفرض رقابة خاصة على شركات التأمين لديها لتخفف شروطها على المواطنين.

وشروط شركات التأمين متنوعة، فمنها ما يخص القسط، ومنها ما يخص مبلغ التأمين، ومنها ما يخص الخطر المؤمن ضده، ومنها ما يخص التعويض عن الحادث، ومنها العام الذي تشترك فيه جميع شركات التأمين، ومنها الخاص بشركة معينة ومنها الظاهر الذي يعلمه أكثر الناس، ومنها الخفي الذي لا تعلمه إلا الخاصة من أصحاب الخبرة والممارسة.[1]

من أبرز الشروط الخاصة بالتأمين ما يسمى بشرط الحلول، ومقتضاه: أن تحل شركة التأمين محل المؤمن له في مطالبة الغير بما تسبب من أضرار بممتلكات المؤمن له لحسابها الخاص، وأن يسقط حق المؤمن له في مطالبة المتسبب، وبهذا قد تأخذ شركة التأمين من المتسبب أكثر مما تدفعه تعويضات للمؤمن له، وذلك حينما يكون التلف أكبر من مبلغ التأمين، بل إنها تأخذ العرض كاملا من المتسبب وتحرم المؤمن له من أي تعويض، كما أنه ليس للمؤمن له حق في أخذ ما يزيد على مقدار تعويض الضرر الذي لحق به.

ومنها سقوط حق المطالبة بمبلغ التأمين في الظروف غير العادية كالحروب والزلازل، والاضطرابات العامة، وشروط شركات التأمين كلها شروط إذعان أي أنه على المؤمن له قبولها دون مناقشة. كما أن هذه الشروط تحمي شركات التأمين، حيث تحكم على المؤمن لهم في دفع القسط، في الوقت الذي تضع فيه العراقيل دون حصولهم على مبلغ التأمين .[2]"

2- أهداف شركات التأمين:

"لا تهتم شركات التأمين، بشيء يضاهي اهتمامها بالربح، لذا نجد تركيزها الشديد عند التخطيط ووضع نظامها الأساسي ينص على الأخذ بكل وسيلة تجلب الربح وتجنب الخسارة، بغض النظر عما قد تسببه هذه الوسائل من إحراجات، أو معارضة للدين، أو الخلق، أو السلوك الحسن.

ويشاهد ذلك جليا فيما تنطوي عليه شروطها من تعسف واستغلال، وخاصة في التأمينات التي تفرضها بعض الدول على مواطنيها، كما يشاهد ذلك جليا أيضا في استثماراتها التربوية، لما تجمعه من أقساط دون المساهمة في أي مشروع خيري.

---

[1] – ليث عبد الأمير الصباغ، **صناعة التأمين في الأسواق العربية**، طبعة 2، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000، ص36.

[2]– ديواز فائق حسين، **عقود التأمين**، المكتب الجامعي الحديث، طبعة3، 2013، ص ص82، 83.

هدفها المحقق كل هذه المؤشرات، تشير إلى أنها ليس لها هدف في التعاون وخدمة الناس، والمعلوم هو الربح والثراء السريع على حساب المؤمن لهم[1]".

ثالثا: التزامات شركات التأمين

سبق وأن رأينا أن عقد التأمين أو عقد إعادة التأمين ملزم للجانبين فبالنسبة لعقد التأمين ملزم للمؤمن له و المؤمن (شركة التأمين) أما عقد إعادة التأمين فهو ملزم لمعيد التأمين وشركة التأمين.

-عرفت المادة 02: من قانون التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات شركة التأمين بأنها: أي شخص اعتباري أيا كانت تسميته يزاول عملية التأمين في الجمهورية تطبيقا لأحكام هذا القانون [2]".

تلتزم شركات التأمين بالتزامات عدة منها نجاه المؤمن لهم وإلتزامات أخرى

1- إلتزامات تجاه المؤمن لهم

-تعويض الأضرار والخسائر؛ -الناتجة عن الحالات الطارئة؛ -الناتجة عن خطأ غير متعمد من المؤمن له.

2- التزامات أخرى لشركات التأمين

تنقسم هذه الالتزامات إلى التزامات قانونية وموضوعية وهي كالتالي:

1 .التزامات قانونية:

"يتم بموجبها الاحتفاظ بمجموعة معينة من السجلات مع ضرورة وجود حسابات مستقلة لكل نوع من أنواع التأمين وفي هذا المجال نجد أن قانون هيئات التأمين ينص على إلزام هذه الهيئات بالاحتفاظ بسجلات معينة لإثبات كافة عمليات التأمين المبرمة بها وهذه السجلات هي:

.أ سجلات الوثائق: والذي يستخدم لإثبات كافة وثائق التأمين التي تصدرها الهيئة موضحا به كذلك أسماء وعناوين حملة هذه الوثائق وتواريخ إبرامها التي تطرأ عليها.

.ب سجل التعويضات: والذي يستخدم لإثبات جميع التعويضات التي تمت المطالبة بها من المؤمن لهم وأسماء هؤلاء العملاء وعناوينهم وتواريخ الوفاء بهذه التعويضات أو أسباب رفضها والهدف من ضرورة الاحتفاظ بهذه السجلات هو استخدامها كوسيلة تمكن مصلحة التأمين من الرقابة على الهيئات".

2 .التزامات موضوعية:

"ترتبط بطبيعة نشاط هذه الهيئات ومن ثم ضرورة توفير البيانات اللازمة للوفاء باحتياجات الإدارة لتسيير نشاط المشروع واتخاذ القرارات التنفيذية والتخطيطية اللازمة، هذا بالإضافة إلى تدبير البيانات

[1]- عز الدين فلاح، **التأمين أنواعه مبادئه**، مرجع سبق ذكره، ص ص 249-250.

[2] مولود ديدان، **نظام التأمينات**، مرجع سبق ذكره، ص .63

لقرارات التنفيذية والتخطيطية اللازمة، هذا بالإضافة إلى تدبير البيانات اللازمة للحكم على كفاءة أقسام المشروع في أداء الأنشطة الموكلة لها[1]."

المبحث الثاني: مخاطر شركات التأمين وكيفية التعامل معها

لقد زاد اهتمام هيئات الإشراف والرقابة للتأمين على مستوى العالم خلال السنوات القليلة الماضية وذلك بوضع المقاييس التي تساعد على التحقق من مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين، وذلك لحماية كل من حملة وثائق التأمين والأطراف المتعاملة مع شركات التأمين، وكذا لصالح هيئات التأمين نفسها.

المطلب الأول: مخاطر شركات التأمين

تتعرض شركات التأمين الأخطار تمس ملاءتها المالية مما يؤثر عليه بالسلب ومن بين الأخطار التي تتعرض لها، أخطار الاكتتاب وأخطار الاستثمار وغيرها من الأخطار التي تسبب لشركة التأمين خسائر في حال تحققها، لذا على شركة التأمين حماية ملاءتها.

الفرع الأول: تعريف الملاءة المالية لشركات التأمين

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالملاءة المالية، ويمكن التعرف على مفهوم الملاءة المالية من خلال وجهات النظر التالية:

1. يقصد بالملاءة المالية. بصفة عامة. قدرة إرادات الشركة بما في ذلك عائدات الاستثمار على تغطية التكاليف المختلفة، أو بمعنى أخر القدرة على مواجهة الالتزامات في مواعيد استحقاقها، وفي صناعة التأمين نعتبر الملاءة المالية هي الأساس الذي يقوم عليه مستقبل صناعة التأمين، ويعبر عنها بتوافر أصول كافية لمواجهة الالتزامات المالية لهذه الشركات.

2. الملاءة المالية الشركات التأمين تعني: "احتفاظ الشركة على مقابلة التزاماتها وفقا لتواريخ استحقاقها حيث أن بعض الالتزامات تنتج عن العمليات الحالية وسوف تسوى بعد عدد من السنوات من المستقبل مما يؤكد ضرورة الحاجة إلى السيولة بصفة مستمرة واحتياطات الخسائر الكافية ومعدلات السعر المناسبة.

3. الملاءة المالية تعني : "القدرة المالية لشركة التأمين على سداد التزاماتها اتجاه حملة الوثائق في مواعيدها المقررة ، ويتم قياسها عن طريق إيجاد الفرق بين الأصول والخصوم الواردين في الميزانية المجمعة لشركة التأمين بعد إعادة التأمين .

4. الملاءة المالية تعنى :"القدرة على مقابلة الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها .

[1] عرفات إبراهيم فياض، **إدارة التأمين والمخاطر**، مرجع سبق ذكره، ص ص21-22.

الفرع الثاني: الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين

لقد قسمت نظرية رأس المال على أساس الخطر إلى الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية لثلاث مجموعات رئيسية هي:[1]

أ. أخطار الاكتتاب

ب. أخطار الاستثمار

ج. أخطار أخرى

أ. أخطار الاكتتاب: هو الخطر الذي يحدث عندما يكون متوسط قيمة المطالبات الفعلية سيختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين فتسعى شركات التأمين إلى تخفيض خطر الاكتتاب.

وتساعد عملية الاكتتاب لشركة التأمين على البقاء في سوق التأمين ليمنح الحماية التأمينية لحاملي وثائق التأمين الجدد منهم والقدامى، كما تساهم أرباح عملية الاكتتاب في الفائض، ولتحقيق ذلك يجب

على إدارة الاكتتاب تجنب الاختيار ضد صالح الشركة، ويحدث هذا الاختيار عندما تصبح مجموعة الوثائق التي تصدرها شركة التأمين لا تمثل عينة عشوائية، بمعنى أنها تمثل عينة مميزة تجاه الأخطار الرديئة في المجتمع.

ونظرا لأهمية عملية الاكتتاب وللخوف من الأخطار التي يمكن أن تنشأ من الاكتتاب في أخطار دون المتوسط ، يكون قياس نتائج الاكتئاب في شركة التأمين بالغ الأهمية ، وبصفة عامة يمكن القول بأن هناك علاقة مباشرة بين حجم الأقساط المكتتبة ومستوى الملاءة المالية لشركات التأمين ، فإذا كان التمسك بالاختيار الجيد للأخطار كمبدأ فإن ذلك سوف يظهر في نقص الأقساط التي يتم تحصيلها في مقابل توفير الحماية التأمينية وبالتالي لا يتحقق قانون الأعداد الكبيرة ، وبنفس الطريقة إذا حدث تساهل في قبول أخطار غير جيدة أدى ذلك إلى زيادة الأقساط وارتفاع احتمالات تعرض شركة التأمين لعسر مالي .

ب. أخطار الاستثمار

قد يطلق عليها أحيانا أخطار الأصول ، وذلك من منطلق أن تعكس محفظة الاستثمارات في شركة التأمين مخاطر الاستثمار المختلفة ، بالإضافة على العائد على الاستثمار في كل وجه من الأوجه الاستثمارية كما يأخذ في الاعتبار المبادئ التي يجب أن تتوفر في استثمارات شركة التأمين والتي تتمثل في الضمان والربحية والسيولة والتنويع وذلك عند تحديد السياسات الاستثمارية المختلفة لأي من شركات التأمين ، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار تحليل وقياس مخاطر الاستثمار عند رسم السياسة الاستثمارية لأموال شركة التأمين ، ومنه يمكن

[1] د. عبد أحمد أبو بكر ، "إدارة أخطار شركات التأمين"، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010،ط1 ،ص ص 28 – 30 .

القول أن تركيبة المحفظة الاستثمارية في الشركة يجب أن تراعي العوامل السابقة عند تحقيق أهدافها في مزيج من الأصول الاستثمارية.

1. مخاطر الاستثمار في العقارات يتمثل في درجة الاختلاف بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة خلال فترة الاحتفاظ بهذه العقارات ، ويتزايد الخطر بتزايد مقدار الاختلاف بين العوائد الفعلية والمتوقعة.

2. مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية : وهي تتمثل في قيمة الفرق بين ما يتوقعه المستثمرون وما تحقق لهم بالفعل من عوائد الاستثمار ، متمثلة في الأرباح الموزعة والفرق في قيم الأوراق المالية.

3. مخاطر الاستثمار في القروض : تقوم شركات التأمين بتقديم نوعين من القروض هما :[1]

القروض بضمان رهانات عقارية، وقروض بضمانات أخرى، وتتمثل مخاطر الاستثمار في القروض في مقدار الفرق بين معدلات الفوائد السائدة في السوق ومعدلات الفائدة على القروض، حيث أن تزايد مخاطر الاستثمار في القروض يمكن أن يؤثر في قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها كاملة .

4. مخاطر الاحتفاظ بالنقدية : "تقوم شركات التأمين بالاحتفاظ بالقدر المناسب من النقدية وذلك لتقليل رأس المال العاطل بما يساعد على رفع كفاءة الاستثمار والحصول على معدلات عوائد استثمارية تزيد عن معدلات الفوائد التي حسيت على أساسها أقساط التأمين".

إضافة إلى أن احتفاظ الشركات بالقدر المناسب من النقدية يعزز مركز السيولة لديها ويمكنها من مواجهة كافة التزاماتها، والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي قد تظهر في الأسواق المالية.

حيث أن شركات التأمين تتعرض لبعض مخاطر الاستثمار عند احتفاظها بالنقدية، مثل زيادة أو نقص النقدية عن الاحتياجات الحقيقية للشركة فعندما تزيد النقدية عن المقدار المناسب تفقد الشركة فرصة استثمار ذلك القدر من النقود الذي زاد عن الاحتياجات الحقيقية للشركة مما يقلل من ربحية الشركة وفي حالة ما تقل النقدية عن القدر المناسب تتعرض الشركة لمواقف عدم القدرة على سداد التزاماتها ،وذلك يؤثر على مركزها وسمعتها التنافسية .

حيث نستنتج بأن مخاطر الاحتفاظ بالنقدية يتمثل في مقدار الفروق السالبة أو الموجبة بين القدر المناسب والقدر الفعلي لدى شركة التأمين.[2]

ج. مخاطر أخرى

تتعرض شركات التأمين كغيرها من الشركات الأخرى للعديد من المخاطر، والتي تقوم بالتأمين عليها فيما بينها (لدى شركات التأمين) والمخاطر التي تتعرض لها هي نفسها التي يتم بيعها على مستوى شركات التأمين مثل:

• خطر الحريق فقد تتعرض شركات التأمين الأخطار الحريق والانفجار والغاز" كما أنها معرضة

---

[1]. عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص.30

[2] – بهاء بهيج شكري، " إدارة التأمين بين النظرية والتطبيق"، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009،ط1 ،ص 163.

الأخطار الطبيعة كالعواصف والزوابع والفيضانات والزلازل أو حوادث ذات طبيعة كيمياوية كالانفجار الصناعي أو حوادث ذات طابع اجتماعي كأعمال الشغب والاضطرابات الداخلية.

خطر الحوادث: يتمثل هذا الخطر في أخطار الحوادث الشخصية والسرقة ،حوادث المركبات الآلية، والمسؤولية المدنية، حوادث العمل .

المطلب الثاني: إدارة مخاطر شركات التأمين

باعتبار أن شركات التأمين تنشط كغيرها من المؤسسات الأخرى في بيئة غير مستقرة فهي معرضة المخاطر متنوعة، مما أوجب عليها التعامل مع الأخطار ومعالجتها للحد من آثارها التي تهدد نشاط شركات التأمين .

الفرع الاول: إدارة مخاطر الاكتتاب

ويقصد بإدارة أخطار محفظة الاكتتاب في شركات التأمين المباشر التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار تحقق حدوثها أو التقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر لدى إدارة شركة التأمين بالنسبة لمحفظة الاكتتاب الموجودة لديها ،كل ذلك بأقل تكلفة ممكنة.

أ. خطوات إدارة أخطار الاكتتاب في شركات التأمين: وهي تنحصر في الخطوات التالية:

1. اكتشاف الأخطار الخاصة بكل عملية اكتتاب على حدي.
2. تحليل الأخطار التي يتم الاكتتاب فيها .
3. القياس الكمي للأخطار المقبولة .
4. اختيار انسب الوسائل لإدارة الأخطار المقبولة.

1. **اكتشاف الأخطار الخاصة بكل عملية اكتتاب على حدى** :" يصعب على شركة التأمين اكتشاف الأخطار في كل عملية تأمينية بدقة ، إلا إذا توفر مبدأ حسن النية لدى المؤمن له ,وذلك بالكشف عن جميع البيانات الجوهرية المتعلقة بالخطر المؤمن منه والتي تؤثر على قبول أو رفض التأمين على الخطر من ناحية وعلى حساب القسط الصافي والكافي من ناحية أخرى[1]

2. تحليل الأخطار التي يتم الاكتتاب فيها تقوم شركة التأمين عادة بتحليل الأخطار قبل الاكتتاب فيها ،من خلال معاينتها وجمع البيانات الدقيقة عنها لمعرفة طبيعة الخطر ، مسبباته ،علاقته بالأخطار الموجودة الأخرى.

3. القياس الكمي للأخطار المقبولة : يقصد بالقياس الكمي للأخطار المقبولة . بصفة عامة

[1] . عيد أحمد أبو بكر ، مرجع سابق، ص . عيد أحمد أبو بكر ، مرجع سابق، ص 252 254

. عدة قياس درجة الخطورة ، احتمال حدوث الحادث، تقدير أقصى خسارة متوقعة، عمل المقارنات اللازمة لكل خطر على حدى، ترتيب الأخطار الموجودة لدى شركة التأمين ترتيبا كميا سليما .

وكل ذلك يساعد على سهولة اتخاذ قرارا بشأنه ، وخاصة من ناحية اختيار انسب الوسائل لإدارته .

4. اختيار انسب الوسائل لإدارة الأخطار المقبولة :تنحصر أهم وسائل إدارة الأخطار المقبولة فيما يلي:[1]

أ. تجنب الخطر (الاكتتاب في الخطر)

ب. التحكم في الخطر من خلال سياسات الاكتتاب .

ج. الاحتفاظ بالخطر.

د. نقل الخطر إلى جهة أخرى (إعادة التأمين) .

حيث يتم اختيار السياسة المناسبة بالاعتماد على البعدين اللذين يحكمان تحقق الخسائر هما :

معدل تكرار الخسارة .

• شدة الخسارة .

1 . إذا كان الخطر يتميز بتكرار مرتفع ودرجة خطر مرتفعة ، فيجب رفض الاكتتاب فيه .

2 . إذا كان معدل تكرار الخطر مرتفع ودرجة الخطورة منخفضة ، فإنه يجب التحكم في الخطر من خلال سياسات الاكتتاب .

3. إذا كان معدل تكرار الخطر منخفض ودرجة خطورته مرتفعة ، فإنه يجب نقل الخطر إلى إعادة التأمين .

4. إذا كان معدل تكرار الخطر منخفض ودرجة خطورته منخفضة ، فإنه يجب الاحتفاظ بالخطر .

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة

المطلب الأول: الدراسات المحلية

أولا: دراسة زبار آمال (دور مجمعات إعادة التامين في تغطية الاخطار الكبرى دراسة حالة المجمع الجزائري لاعادة التامين)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التامين (جامعة فرحات عباس –سطيف1–)، 2013–2014 .

هدفت هذه الدراسة الى: يحتل النشاط التأمين مكانة هامة في اقتصاديات الدول لما يقدموا من حماية و أمان على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي معا، لهذا فإن شركات التأمين وسعيا منها لتحقيق هذا المبتغى تبحث عن الطرق الكفيلة لضمان تأمين كل ما يعرض عليها من أخطار، فنجدها تلجأ لشركات إعادة التأمين لضمان قدرات إستيعاب تمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها و في ظل تزايد حجم الأخطار وظهور أنواع جديدة

[1] . عيد أحمد أبو بكر ، مرجع سابق، ص 255.

تتسم بالخصوصية كالأخطار الطبيعية والتكنولوجية، التي تعد من الأخطار الكبرى التي يصعب حمل نتائجها الكارثية من طرف شركة تأمين واحدة، ما جعل هذه الشركات تحشد قدراتها الكتابية ضمن مجمعات إعادة تأمين بهذا النوع من الأخطار، لضمان تغطية تأمينية لها عن طريق توزيع عبئ نتائجها على اكبر عدد ممكن من الشركات لها من جهة و كذا ضمان أفضل انتشار لها من جهة أخرى. ويتم إنشاء هذه المجمعات على مستويات عدة محلية وقارية وحتى دولية.

ثانيا: سامية معزوز، (قرار إعادة التأمين)، جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة الماجستير، 2005-2006، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم التزامات شركات التأمين التي تواجهها أثناء عملها، كما توصلت إلى أن كثرة التزامات شركات التامين يؤدي بها إلى اتخاذ قرار بإعادة التأمين.

اهتمت الدراسة بالتعرف على المبادئ الأساسية لتقنية إعادة التأمين وتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه في تخفيف عبئ مختلف الأخطار الكبرى عن شركات التأمين، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات تعتمد بصفة أساسية على عقود الاتفاقية لإتمام عمليات إعادة التأمين، وإعادة التأمين الاختيارية فيما يتعلق بالأخطار التي تفوق حدود الاتفاقيات المبرمة، وأنها تتخلى عن أكثر من نصف الأقساط المحصلة لفائدة عمليات إعادة التأمين خاصة بالسنوات الأخيرة التي تزايدت بنسبة كبيرة.

ثالثا: طالب دكتوراه حسناوي مريم ، جامعة حسيبة بن بوعلي، باحثة بمخبر الأنظمة المالية والمصرفية 2019 ، و د. عبد الكريم مسعودي، جامعة أحمد دراية أدرار، عضو مخبر التكامل الاقتصادي الإفريقي تحت عنوان (دور عمليات إعادة التأمين في إدارة المخاطر الصناعة التأمينية –دراسة حالة السوق التأميني الجزائري 2017-2018).

تهدف الدراسة إلى تحديد دور عمليات إعادة التأمين في إدارة المخاطر التي تحدد الصناعة التأمينية نظرا للدور الفعال الذي تلعبه هذه العمليات كوسيلة لترحيل الخطر وأهميتها في زيادة القدرة الاستيعابية لشركات التأمين، وتحملها جزء من أخطار الشركة مما يسمح لها بتحسين وضعيتها المالية من خلال تقليل التذبذب في قيمة نتائجها وزيادة هامش ملاءتها المالية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن عمليات إعادة التأمين تعمل على تحفيز شركات التأمين على الزيادة في طاقاتها الإكتتابية نظرا للدعامة التي يقدمها سوق إعادة التأمين، خاصة وأن شركات التأمين لا تكون قادرة في كل الأحوال على ضمان تغطية المخاطر التي تعترضها، فقد تواجه أخطار تفوق قدرتها ولا تستطيع بذلك قبولها وتحمل تبعاتها لوحدها، كما عززت إجابات المبحوثين حول اعتبار عمليات إعادة التأمين من الإستراتيجيات الأساسية لمواجهة المخاطر المعرضة لها شركات التأمين الجزائرية.

رابعا: طبايبية سليمة، جامعة سطيف -1-، طالبة دكتوراه تحت عنوان (دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين)، 2013-2014.

بهدف الإلمام بجميع جوانب البحث النظرية والتطبيقية تم الإعتماد على مصدرين أساسيين هما : **الدراسة النظرية** : تتناول الأسس النظرية لمحاسبة التأمين، وبهدف تغطية جوانب الموضوع النظرية، استعانت

الباحثة بالمراجع المختلفة باللغتين العربية والفرنسية، والمرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع البحث، إلى جانب المجالات والمقالات والتقارير المنشورة في الدوريات العلمية والملتقيات.

الدراسة التطبيقية: حيث تم جمع البيانات من الميدان بإستخدام أدوات ووسائل البحث الميداني المتمثلة في السجلات، الوثائق والمستندات المحاسبية، التقارير الداخلية، مع الأخذ بعين الإعتبار القيود التنظيمية المفروضة على شركة التأمين، وذلك بإستخدام مختلف النصوص القانونية الصادرة في السنوات السابقة وفي الوقت الحاضر وإبراز أثرها على الإطار المحاسبي للشركة، إضافة إلى ذلك تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع المسيرين والتقنيين ورؤساء المصالح والأقسام، للوصول إلى الأهداف المحددة من الدراسة الميدانية.

المطلب الثاني: الدراسات العربية والأجنبية

أولا: الدراسات العربية:

1-دراسة الزبيدي، عبد الله محمد علي ، إعادة التأمين في دعم صناعة التأمين الأردنية 2003،جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، اهتمت الدراسة بالدور الذي تلعبه ، حيث سلط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه عمليات إعادة التأمين في دعم سوق التأمين الأردني وتشجيعه، من خلال الفوائد التي يحققها لشركات التأمين على نحو يضمن بقاءها واستمرارها، كما بين البحث السلبيات التي تنجم عن زيادة عمليات إعادة التأمين لصالح الشركات الأجنبية، وكيفية التوفيق بين الحاجة الماسة لإعادة التأمين من جهة وبين الحد من المخاطر التي تترتب على زيادته على مستوى الأسواق الأجنبية من جهة ثانية.

2- دراسة عبد الله محمد الزبيدي "دور إعادة التأمين في دعم الصناعة الأردنية" (2003):

تناول هذا البحث دور إعادة التأمين في دعم صناعة التأمين الأردنية. حيث سلط الضوء على الدور الهام الذي يلعبه إعادة التأمين في دعم سوق التأمين الأردني وتشجيعه، من خلال الفوائد الكبيرة التي يحققها لشركات التأمين على نحو يضمن بقاءها واستمرارها، كما بين هذا البحث السلبيات التي تنجم عن زيادة عمليات إعادة التأمين الصالح الشركات الأجنبية، وكيفية التوفيق بين الحاجة الماسة لإعادة التأمين من جهة وبين الحد من المخاطر التي تترتب على زيادته على مستوى الأسواق الأجنبية من جهة ثانية، وأخيرا طرح فكرة إنشاء شركة إعادة تأمين أردنية ومدى جدوى ذلك في ظل ظروف السوق الأردنية.

ثانيا: دراسة الأجنبية

1-Peter ZIMMERLI, catastrophes naturelles et réassurance, publications de swiss re, Suisse, 2003 :

تطرقت هذه الدراسة إلى خطر الكوارث الطبيعية من خلال محاولة عرض مفهوم هذا الخطر، وكذا ما يضمه من أخطار فرعية أهمها الفيضانات، الأعاصير، الحريق، خطر الزلازل. كما تخللت الدراسة بعض الأمثلة عن هاله الأخطار، كما تناولت الدراسة مختلف الأساليب الكمية المستخدمة من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين في تقييم الأخطار الطبيعية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها من قبل هذه الدراسة أنه على معيدي التامين

خاصة الدوليين منهم توفير تشكيلة متنوعة من التغطيات لمثل هذا النوع من المخاطر بالنظر إلى مردودية مختلف الأسواق الناشطين فيها، وكذا العمل على تشكيل محفظة متنوعة لمخاطر الكوارث الطبيعية.

2-Adlane HAFFAR et Lubica HIKKEROVA, Gestion et titrisation des risques de catastrophe naturelle par les options, working paper series, IPAG business school, France, 2014 :

تناولت هذه الدراسة إشكالية تغطية أخطار الكوارث الطبيعية، من خلال محاولتها إيجاد أساليب حديثة لإدارة هذا النوع من المخاطر في شركات التأمين دون اللجوء إلى عملية إعادة التأمين التقليدي، وهذا من خلال استخدام الثورية و المشتقات المالية ممثلة بعقود الخيارات، و من أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة : أن من أهداف التأمين ضمان الحماية للممتلكات، و بتحقيق هذا الهدف يتحقق هدف أخر ألا و هو ضمان استمرار النشاط الاقتصادي بما فيه النسيج الصناعي الذي يعتبر حسب هذه الدراسة الأكثر تأثرا بالكوارث الطبيعية، و يتم استخدام التوريق و المشتقات المالية في الحد و التعامل مع هذه المخاطر من خلال قيام شركة التأمين بشراء حبار على مؤشر الكارثية « options sur indice de sinistralité » والذي يعتبر أحد المنتجات المشتقة، الذي يأخذ بعين الاعتبار النسبة بين المطالبات المسددة و الأقساط المحصلة لفرع الكوارث الطبيعية لشركة التأمين في فترة محددة، ثم اتخاذ إستراتيجية التحوط المثلى. و من أهم التوصيات المفتوحة من قبل هذه الدراسة العولمة المالية.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والقيمة المضافة

أولا: أوجه التشابه :

تشابهت دراستنا مع الدراسات السابقة في إبراز عدة نقاط منها:

أ-ماهية التأمين في الشركة الجزائرية للتأمينات

ب-أهمية ودور التأمين في الشركة الجزائرية للتأمينات

ج-المخاطر التي يتعرض لها الشركة الجزائرية للتأمينات

د- المعوقات التي تواجهها الشركة الجزائرية للتأمينات.

ثانيا: أوجه الاختلاف: اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة فيما يلي:

وركزت الدراسات السابقة على الجانب النظري للموضوع في حين كان للجانب التطبيقي في دراستنا الحصة الكبيرة كانت الدراسة السابقة على إعادة التأمين وأخطار الكوارث الطبيعية بينما تخصصت دراستنا على التأمين وإعادة التأمين.

ركزت الدراسات على الجانب التقني لإعادة التأمين والفوائد والتغطية المتنوعة للمخاطر، أما دراستنا ركزت على مدى تأثير إعادة التأمين على عدة جوانب كما بينا سابقا.

ثالثا: القيمة المضافة :

أ-التعرف على العلاقة بين التامين وإعادة التأمين في الشركة الجزائرية للتأمينات

ب–مدى تأثير التأمين في المردودية للشركة الجزائرية للتامين بصفة عامة وإعادة التأمين بصفة خاصة.

ج–بعد عرض الدراسات السابقة سنحاول من خلال هذا المطلب القيام بمقارنة هذه الدراسات مع دراستنا بذكر أوجه التشابه وأوجه الاختلاف مع إبراز القيمة المضافة وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): مقارنة الدراسات السابقة

دراسة زبار آمال (دور مجمعات إعادة التامين في تغطية الاخطار الكبرى دراسة حالة المجمع الجزائري لاعادة التامين)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التامين (جامعة فرحات عباس –سطيف1–)، 2013–2014 .	
المقارنة (أوجه التشابه والاختلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهت دراستنا مع دراسة الباحثين من خلال ابرار أهمية التأمين اقتصاديات الدول لما يقدموا من حماية و أمان على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي معا، لهذا فإن شركات التأمين وسعيا منها لتحقيق هذا المبتغى تبحث عن الطرق الكفيلة لضمان تأمين كل ما يعرض عليها من أخطار، فنجدها تلجأ لشركات إعادة التأمين لضمان قدرات إستيعاب تمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها و في ظل تزايد حجم الأخطار.	أضافت دراستنا التوجهات والاهتمامات بإلتزامات شركات التأمين و الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين وأخطار الاستثمار.
سامية معزوز، (قرار إعادة التأمين)، جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة الماجستير، 2005–2006.	
المقارنة (أوجه التشابه والاختلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهة دراستنا إلى إبراز أهم التزامات شركات التأمين التي تواجهها أثناء عملها، كما توصلت إلى أن كثرة التزامات شركات التامين يؤدي بها إلى اتخاذ قرار بإعادة التأمين، وإعادة التأمين الاختيارية فيما يتعلق بالأخطار التي تفوق حدود الاتفاقيات المبرمة	ركزت دراستنا على الدور الفعال للتأمين لدى شركة التأمين الجزائرية la caat في مواجهة مختلف الأخطار والحد منها .
طالب دكتوراه حسناوي مريم ، جامعة حسيبة بن بوعلي، باحثة بمخبر الأنظمة المالية والمصرفية 2019 ، و د. عبد الكريم مسعودي، جامعة أحمد دراية أدرار، عضو مخبر التكامل الاقتصادي الإفريقي تحت عنوان (دور عمليات إعادة التأمين في إدارة المخاطر الصناعة التأمينية –دراسة حالة السوق التأميني الجزائري 2017–2018).	
المقارنة (أوجه التشابه والاختلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهت دراستنا في تحديد دور عمليات إعادة التأمين في إدارة المخاطر الذي تلعبه هذه العمليات كوسيلة لترحيل الخطر وأهميتها في زيادة القدرة الاستيعابية لشركات	أضافت دراستنا الدور الفعال لشركة التأمين الجزائرية la caat كمرافق في زيادة الطاقة الإكتتابية لنظرا للدعم الذي يقدمه سوق إعادة التأمين.

التأمين، وتحملها جزء من أخطار الشركة مما يسمح لها بتحسين وضعيتها المالية من خلال تقليل التذبذب في قيمة نتائجها وزيادة هامش ملاءتها المالية	
طبايبية سليمة، جامعة سطيف -1-، طالبة دكتوراه تحت عنوان (دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين)، 2013-2014.	
المقارنة (أوجه التشابه والاختلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهت دراستنا في الإلمام بجميع جوانب البحث النظرية والتطبيقية وتم الإعتماد على مصدرين أساسيين هما : **الدراسة النظرية** : تتناول الأسس النظرية لمحاسبة التأمين، **الدراسة التطبيقية:** حيث تم جمع البيانات من الميدان بإستخدام أدوات ووسائل البحث الميداني المتمثلة في السجلات، الوثائق والمستندات المحاسبية، التقارير الداخلية، مع الأخذ بعين الإعتبار القيود التنظيمية المفروضة على شركة التأمين.	أضافت دراستنا دور التطور المعرفي والاقتصادي في مواجهة أخطار إعادة التأمين والدور القوي للشركة الجزائرية للتأمين في الحفاظ على المال العام.
دراسة الزبيدي، عبد الله محمد علي ، إعادة التأمين في دعم صناعة التأمين الأردنية 2003،جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.	
المقارنة (أوجه التشابه والاختلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهت دراستنا بالدور الذي تلعبه، حيث سلط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه عمليات إعادة التأمين في دعم سوق التأمين وتشجيعه، من خلال الفوائد التي يحققها لشركات التأمين على نحو يضمن بقاءها واستمرارها.	أضافت دراستنا طرق مواجهة الخطر المتفق عليها من طرف خبراء إعادة المخاطر لدى شركة التأمين الجزائرية la caat .
دراسة عبد الله محمد الزبيدي "دور إعادة التأمين في دعم الصناعة الأردنية" (2003)	
المقارنة (أوجه التشابه والاختلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهت دراستنا في دور إعادة التأمين في دعم صناعة التأمين الجزائرية . حيث سلط الضوء على الدور الهام الذي يلعبه إعادة التأمين في دعم سوق التأمين الجزائري وتشجيعه، من خلال الفوائد الكبيرة التي يحققها لشركات التأمين على نحو يضمن بقاءها واستمرارها	أضافت دراستنا دور قطاع التأمين كأداة للتقليل من المخاطر التأمينية وذلك عن طريق نقل خطر من المؤسسات والشركات لشركة التأمين الجزائرية la caat .
Peter ZIMMERLI, catastrophes naturelles et réassurance, publications de swiss re, Suisse, 2003 :	
المقارنة (أوجه التشابه والاختلاف)	**القيمة المضافة**

تشابهت دراستنا حيث تناولت الدراسة مختلف الأساليب الكمية المستخدمة من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين في تقييم الأخطار الطبيعية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها من قبل هذه الدراسة	أضافت دراستنا دور قطاع التأمين في الحد من المخاطر التأمينية بغية تحويل المخاطر من المؤسسات والشركات للشركة الجزائرية la caat التأمين .
Adlane HAFFAR et Lubica HIKKEROVA, Gestion et titrisation des risques de catastrophe naturelle par les options, working paper series, IPAG business school, France, 2014	
المقارنة (أوجه التشابه والاحتلاف)	**القيمة المضافة**
تشابهت دراستنا في أهداف التأمين كضمان الحماية للممتلكات، و بتحقيق هذا الهدف يتحقق هدف أخر ألا و هو ضمان استمرار النشاط الاقتصادي ، و يتم استخدام التوريق و المشتقات المالية في الحد والتعامل مع هذه المخاطر.	اضافت دراستنا الدور الفعال للشركة الجزائرية للتأمين كضمان يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من تقليل الخطر.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تبين ان صناعة التامين تلعب دورا هاما وحيويا من خلال ما توفره من تغطية تأمينية للمؤسسات والمشروعات على حد سواء ، وذلك بدرء المخاوف التي تعتريهم من جراء المخاطر التي تعترضهم من خلال ممارستهم لأنشطتهم واعمالهم اليومية .

كما تطرقنا الى أهمية العناصر اعادة التامين واهم أسباب اللجوء اليها من قبل شركات التامين، بالإضافة الى الوظائف التي تؤديها ، لهذا وجب الاهتمام بهذه العملية لما لها من فوائد عديدة لشركات التامين من بينها حماة مركزها المالي وحصتها في السوق التأمينية ،ومن جهة أخرى ،وجب على هذه الشركات لإعادة التامين للتقليل من الاخطار الكبرى التي تواجهها ، لذا نجد ان إعادة التامين كأداة فعالة لمواجهة التزامات شركات التامين للتصدي لجميع الاخطار .

الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية

تمـهـيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري الذي تمكنا من خلاله معرفة الفكرة الأساسية حول إعادة التأمين والذي يلعب دورا أساسيا في مواجهة إلتزامات شركة التأمين ومهما، والذي يعتبر متنفسا حقيقيا لها خاصة مع استمرارية ظهور الأخطار الكبرى كالكوارث الطبيعية وغيرها والتي ينجم عنها خسائر فادحة والتي ستعتبر لاحقا عبئا على شركات التأمين وبالتالي اعتبرت عملية إعادة التأمين احد الوسائل التي تحقق استقرار بفضل لجوءها لوسائل أكثر فعالية لشركات التأمين وتساعد في تطويرها.

وبعد هذا الفصل سوف نتطرق لدراسة ميدانية للشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT وكالة عين الدفلى ذات الرمز 193، وأهم المنتجات التأمينية التي تطرحها هذه الشركة في السوق التأمينية، وكذا الأخطار الكبرى التي يعاد تأمينها على مستوى الشركة الأم. وسنحاول من خلال هذا الفصل الثاني تقسيمه إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT .**
- **المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية في الشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT.**

المبحث الأول: التعريف بمكان التربص

تعتبر الشركة الجزائرية لتأمينات (CAAT) عنصرا فعالا في سوق التأمين الجزائري ،حيث تساهم في تطوير النشاط التأميني بفضل خبرتها في تسيير الأخطار. وقبل كل شيء سنحاول إعطاء تعريفا شاملا لهذه الشركة ، من خلال المطلبين الآتيين:

* تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمين الشامل(CAAT)

* تقديم الوكالة مكان التربص .

المطلب الأول: تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمين الشامل(CAAT)

تأسست الشركة الجزائرية للتأمينات تكريسا لمبدأ التخصص الذي كان منتهجا في فترة السبعينيات والثمانينيات، وسوف يتم تقديم الشركة من خلال التعرف على نشأتها وتطورها وهيكلها التنظيمي، بالإضافة إلى عرض أهم الوظائف التي تقوم بها.

لقد ظهرت الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في ظل محيط يتميز باحتكار الدولة النشاط التأمين وتخصص شركات التأمين، فقد تأسست في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم 82-85، وذلك بعد إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين CAAR، هذه الأخيرة التي كانت متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية والنقل، ونظرا لأهمية نسبة رقم أعمال تأمين النقل بالمقارنة مع رقم الأعمال الإجمالي القطاع التأمين تم توليد هذه الشركة عن شركة CAAR، وقد كانت تدعي عند إنشائها بالشركة الجزائرية التأمينات النقل، لتتخصص بذلك في أخطار النقل سواء تعلق ذلك بالنقل البري، البحري أو الجوي.

ومع بداية الإصلاحات والانتقال إلى مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية في إطار السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق تحولت الشركة الجزائرية للتأمينات من شركة عمومية إلى شركة اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA) وذلك في أكتوبر 1989، ونتيجة لهذا التوجه نحو الاستقلال الذاتي في تسيير الشركة قررت الجمعية العامة للمساهمين في 24 ديسمبر 1989 إلغاء تخصصها في تأمينات النقل لتوسع بذلك من محفظتها التقنية لتشمل جملة من فروع التأمين الأخرى المتمثلة فيما يلى:

- تأمين الأخطار الصناعية كالتأمين ضد الحريق. - تأمين الأخطار البسيطة كتأمين السيارات.

ونتيجة لهذا التحول في نشاط الشركة قام مسئولوها بتعديل اسمها حيث أصبحت تسمى بالشركة الجزائرية للتأمينات بدلا من الشركة الجزائرية لتأمين النقل.[1]

[1] وثائق مقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT عين الدفلى

ومع إلغاء مبدأ تخصص شركات التأمين سواء بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمينات أو باقي الشركات الفاعلة بدأت تظهر المنافسة بينها مع البقاء دائما في ظل احتكار الدولة النشاط التأمين إلى أن جاء عام 1995 وبموجب الأمر 07/95 الذي ألغى مبدأ احتكار الدولة لنشاط التأمين وفتح السوق الوطني أمام المتعاملين الخواص المحليين أو الأجانب، الأمر الذي أدى بالشركة الجزائرية للتأمينات إلى إعادة تنظيمها محاولة منها للتكيف والتأقلم لممارسة الأخطار الجديدة ومواجهة الوضع الجديد.

تعرض الشركة الجزائرية للتأمينات حاليا مجموعة منتجاتها التأمينية من أجل تغطية الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها زبائنها (أشخاص طبيعيون أو معنويون) سواء في ممتلكاتهم أو في حياتهم الاجتماعية أو المهنية وهي تسعى من أجل ذلك لخلق توافق بين المنتجات التي تعرضها والرغبات والتطلعات المحتملة الزبائنها، وقد ساهمت الشركة برأس مال يقدر 6.000.000 دج في 1985، وانتقلت إلى 10.000.000 دج سنة 1992، ليصل حاليا إلى 22.000.000 دج. تحتوي شركة التأمين CAAT على 08 وحدات متواجدة عبر التراب الوطني على النحو التالي:

- ثلاث وحدات في الجزائر العاصمة، حيدرة، الحراش).
- وحدة في عنابة.
- وحدة في قسنطينة.
- وحدة في سطيف.
- وحدة في وهران.
- وحدة في غرداية.

المطلب الثاني: مهام الشركة ومواردها البشرية

أولا: مهام الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بصفة عامة تتمثل مهامها فيما يلي:

- التأمين من الأخطار وتعويض الزبائن في حالة وقوع الخطر.
- تشغيل المدخرات اللازمة لتمويل التطور الاقتصادي الوطني.
- المساهمة في تطور النظام المالي بصفة خاصة والاقتصادي بصفة عامة.

– تمويل المشاريع الائتمانية. [1]

ولتحقيق هذه النشاطات يتطلب من المؤسسة الأخذ بالتوجيهات التالية:

– الكفاءة والفعالية في تسيير العقود

– إمكانية الرفع والتحكم في التوازن المالي.

– التحسين المستمر لنوعية الخدمات المقدمة للزبائن، خاصة استعمال التكنولوجيا الجديدة للمعلومات.

– تحسين وتحديث وتسيير الموارد البشرية.

أولا: الموارد البشرية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

مع أول عام لمباشرة نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات كان عدد عمالها حوالي 300 عامل ليصل في نهاية 2019 إلى 1681 عامل مع تحسن ملحوظ في نسبة ومستوى التأطير.

إن الزيادة المعتبرة في كم ونوع عمال الشركة سنويا راجعة لإستراتيجيتها المنتهجة فيما يخص التوظيف والتكوين خاصة بعد إلغاء مبدأ التخصص، وممارسة الشركة الفروع تأمين جديدة هذا من جهة،

ونظرا لتوسع شبكتها التجارية سواء المباشرة أو غير المباشرة من جهة أخرى، ونظرا لأهمية العنصر البشري في الشركة كونت مديرية مركزية مكلفة بالموارد البشرية وتكوينها، تسهر هذه المديرية على ما يلي:

– توظيف كفاءات مطابقة للمواصفات المهنية المحددة.

– تكوين ورسكلة الموظفين لمسايرة تطور الأنشطة ونمو الشركة.

– التكفل بالمتربصين والسهر على إمدادهم بالوثائق اللازمة لإعداد بحوثهم. [2]

ويمكن تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات CAATمن حيث نشاطاتها المختلفة والمتعددة ونسب تطورها خلال السنتين الأخيرتين بالأرقام والنسب من خلال الجدول الموالي:

[1] وثائق مقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT عين الدفلى

[2] مرجع سابق.

الجدول رقم (02): الشركة الجزائرية للتأمينات في بضعة أرقام.

العناوين (المواضيع)	2018	2019	نسبة التطور
التسيير الفني			
الإنتاج	24 125 610	24589 110	**2%**
التعويضات	12 062 242	12 942 434	**7%**
مخصصات المطالبات المستحقة الدفع	13 879 173	15 019 113	**8%**
عقود إعادة التأمين	11 633 152	12 254 186	**5%**
لجان إعادة التأمين	1 890 226	2 039 522	**7%**
المطالبات المستحقة الدفع من قبل شركات إعادة التأمين	4 711 817	4 936 941	**5%**
التسيير المالي			
الاستثمارات المالية	31 543 349	34 032 094	**8%**
المنتجات المالية	1 278 932	1 584 286	**24%**
التنظيم الإداري			
تكاليف التسيير	4 686 818	5 266 872	**12%**
العمال	1 652	1 681	**2%**
النتائج			
هامش التأمين	7 672 001	8 122 884	**6%**
النتيجة الفنية التشغيلية	2 380 225	1 756 450	**-26%**
النتيجة الصافية	2 771 622	2 532 093	**-9%**
القدرة المالية والملاءة			
رأس المال	20 000 000	20 000 000	**0%**
حقوق الملكية	24 593 095	25 842 167	**5%**
هامش الملاءة المالية	25 934 469	27 953 130	**8%**

المصدر: CAAT Algerie, Rapport annuel 2019, p06

قامت الشركة الجزائرية للتأمينات بإعادة هيكلها التنظيمي فنجد أن الوظائف التقليدية للشركة قد استكملت بوظائف جديدة مثل: التسويق، المراجعة، التخطيط، الإعلام الآلي، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT: [1]

[1] وثائق مقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT عين الدفلى

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT

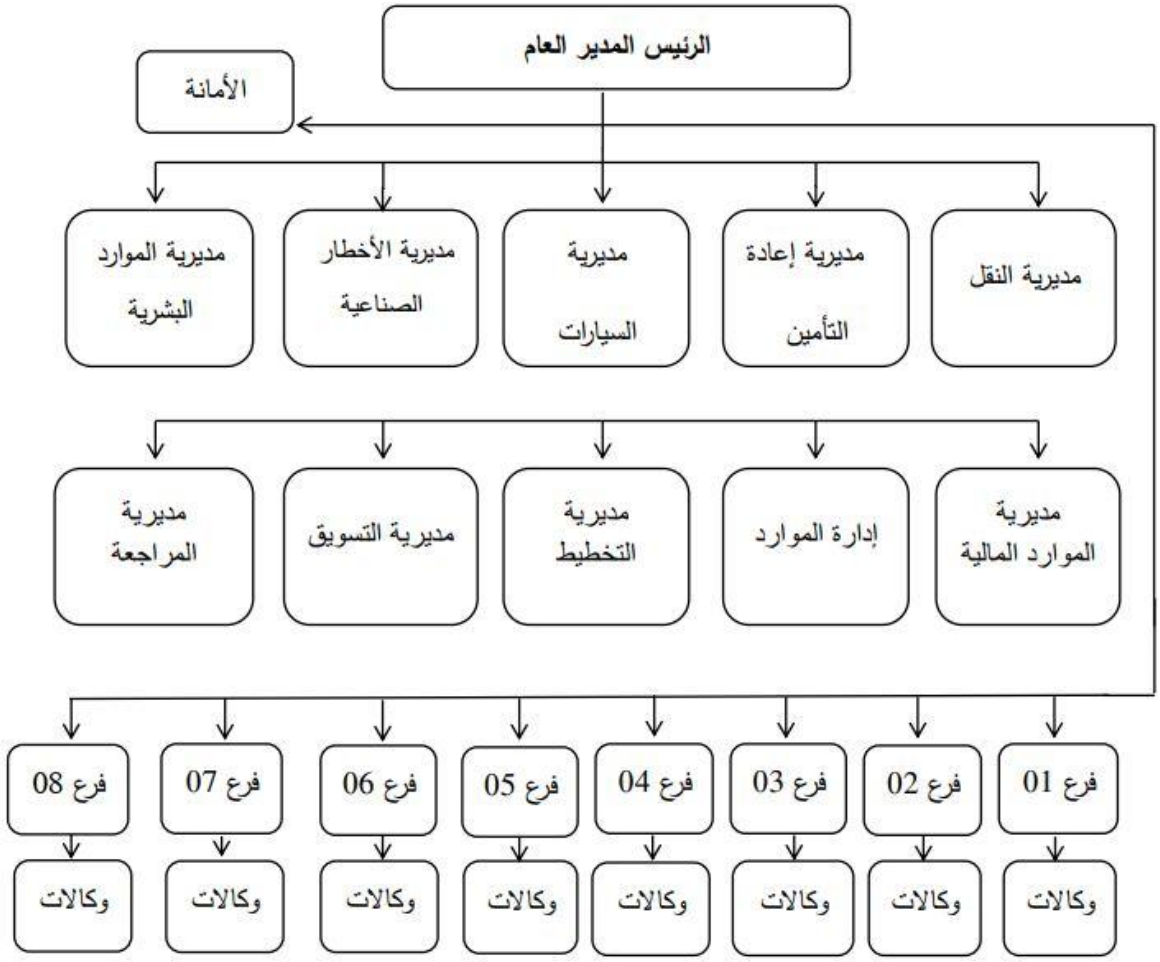

المبحث الثاني: عرض عام للوكالة محل الدراسية CAAT ولاية عين الدفلى

في هذا الجزء سنحاول التركيز على الوكالة التي هي محل الدراسة، حيث تطرقنا إلى تقديم الوكالة وهيكلها التنظيمي، والعلاقات المختلفة للوكالة. [1]

المطلب الأول: التعريف بالوكالة

1- التعريف بالوكالة:

وهي عبارة عن مؤسسة اقتصادية تلعب دورها في التأمين المباشر مع الزبائن، وتعتبر هذه الوكالة CAAT وحدة من بين وكالات متفرعة من المديرية الجهوية بعين الدفلى، تأسست في 22 فيفري 2004، ورمزها التجاري "193. [2]

[1] وثائق مقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT عين الدفلى

[2] مقابلة مع مدير وكالة عين الدفلى LA CAATعين الدفلى بتاريخ 02 جانفي 2022.

2- الهيكل التنظيمي للوكالة

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للوكالة LA CAAT عين الدفلى[1]

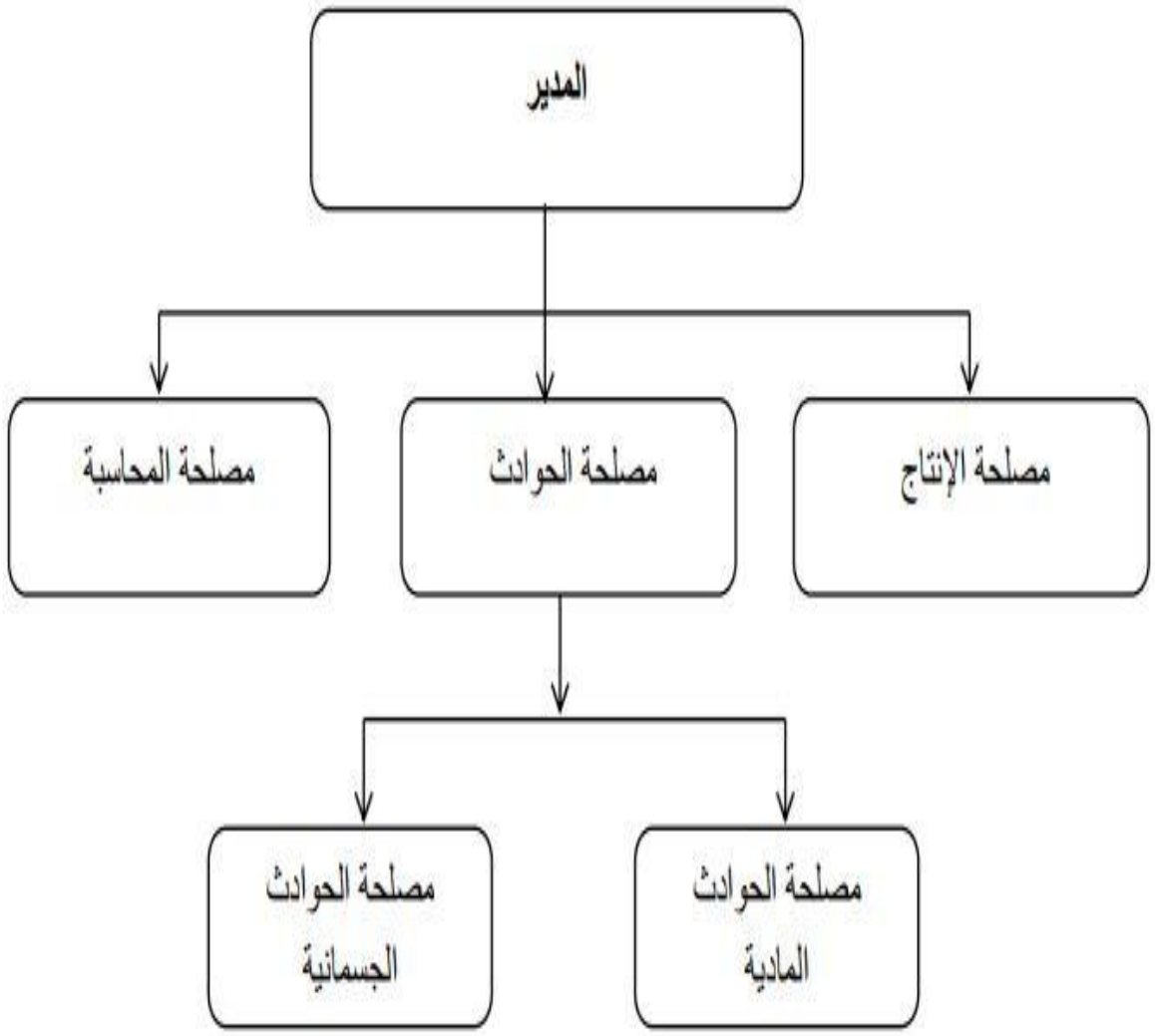

[1] مقابلة مع مدير وكالة عين الدفلى LA CAATعين الدفلى بتاريخ 02 جانفي 2022.

المطلب الثاني: النشاط التأميني لشركة التأمينات

يقوم فرع المحاسبة في شركات التأمين بتسجيل مختلف عمليات الإنتاج المستمدة من وثيقة التأمين، كل تسجيل محاسبي يختلف عن التسجيل المحاسبي بالنسبة للتأمين على الممتلكات، والتميز يتم عن طريق الدليل الذي نضيفه إلى يمين الحساب الرئيسي والمتمثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): أنواع التأمينات لدى الشركة

الرمز	إسم الفرع
11	تأمين السيارات
12	تأمين الحرائق
14	تأمين مواد البناء
20	تأمين على المخاطر المتنوعة
21	تأمين ضد موت الحيوانات
23	التأمين الزراعي
31	تأمين النقل البري
33	تأمين النقل الجوي
34	تأمين النقل البحري
42	التأمين على الأشخاص
43	التأمين على المسؤولية المدنية
51	التأمين على القروض
60	التأمين على الخسائر

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور إعادة التامين في الشركة الجزائرية للتامينات CAAT خلال الفترة 2016-2020

أولا: تطور إعادة التامين خلال سنة 2016

1-عقود إعادة التأمين:

إن السياسة التي تتبناها الشركة فيما يتعلق بإعادة التأمين جعلت من الممكن تعزيز قدراتها على الاكتتاب، لدعم جهود الإنتاج واسترداد جزء كبير من المطالبات التي تمت تسويتها من معيدي التأمين.

الجدول رقم(04):حجم مبالغ العقود لسنة 2015-2016

الوحدة: مليار دج

الفروع	العقود		العقود		الفروق
	2015	2015	2016	2016	
تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة	8363455	90%	8699468	86%	**4%**
تامين النقل	960973	10%	1416213	14%	**47%**
المجموع العام	9324428	100%	10115681	100%	**8%**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2016 لشركة LA CAAT

زادت أقساط التأمين المتنازل عنها في إعادة التأمين بنسبة 8٪ خلال السنة المالية 2016 مقارنة بالسنة المالية 2015 ، وهو ما يفسره تطور محفظة LA CAAT، لا سيما في قطاع التامين على النقل ، الفروع التي كان يتم إعادة التأمين عليها بشكل كبير.[1]

[1] التقرير السنوي 2016 للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من الموقع WWW.CAAT.DZ

2-العمولات إعادة التامين:

الجدول رقم(05):حجم مبالغ العمولات لسنة 2015-2016

الوحدة: مليار دج

الفروق	العمولات		العمولات		الفروع
	2016	2016	2015	2015	
4%	82%	1465 347	80%	1 403 536	تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة
8-%	18%	330637	20%	361035	تامين النقل
2%	100%	1795984	100%	1764571	المجموع العام

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2016 لشركة LA CAAT

العمولات المتلقات من معيدي التأمين والبالغة 1.795.984 ألف دينار ارتفعت العمولات التي تم الحصول عليها من أقساط التأمين ، وبالتالي سجلت نموًا إجماليًا بنسبة 2٪ مقارنة بالسنة المالية 2015.

يمثل تأمين تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة وحده 82٪ من مبلغ العمولات المستلمة للسنة المالية 2016 ، ولا سيما بفضل التأمين ضد الحريق الذي يستفيد من حصة تبلغ 54٪ من إجمالي العمولات.

3-المطالبات المستحقة الدفع من قبل شركات إعادة التأمين:

الجدول رقم(06):حجم مبالغ المستحقات لسنة 2015-2016

الوحدة: مليار دج

الفروق	المستحقات		المستحقات		الفروع
	2016	2016	2015	2015	
-28%	94%	4 141 846	95%	5 754 301	تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة
-18%	6%	265 576	5%	323 986	تامين النقل
-27%	100%	4407422	100%	6078 287	المجموع العام

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2016 لشركة LA CAAT

المطالبات التي يتحملها معيدي التأمين تبلغ قيمة المطالبات المستردة من معيدي التأمين 4،407،422 ألف دينار مقابل 6،078،287 ألف دينار، أي بانخفاض قدره 27٪. فرع النار خلال السنة المالية 2015[1]

[1] التقرير السنوي 2016 لشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT ، مرجع سابق

4-ملخص لنشاط إعادة التأمين لسنة 2016:

جدول رقم(07) ملخص لنشاط إعادة التأمين لسنة 2016

الوحدة: مليار دج

المطالبات المستحقة من قبل شركات إعادة التامين	عمولات إعادة التامين	عقود إعادة التامين
4407422	1795984	10115681

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2016 لشركة LA CAAT

الشكل رقم (03): يمثل تطور إعادة التامين في شركة LA CAAT خلال سنة 2016

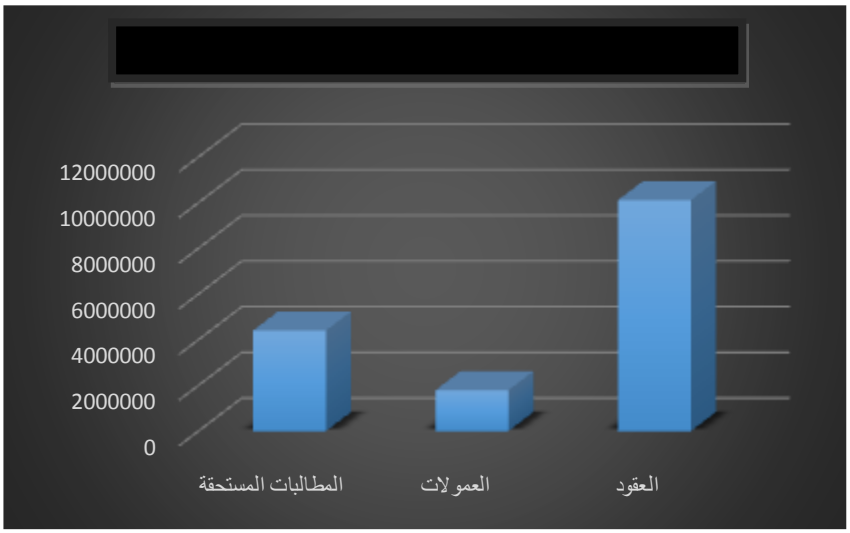

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2016 لشركة LA CAAT

ثانيا : تطور إعادة التامين خلال سنة 2017

1-عقود إعادة التامين:

إن السياسة التي نفذتها الشركة فيما يتعلق بإعادة التأمين جعلت من الممكن التوحيد قدرات الاكتتاب ، لدعم جهود الإنتاج واسترداد جزء أهمية تسوية المطالبات.

الاستثمارات في إعادة التأمين التقليدية وإعادة التأمين الاختيارية التي تتوافق مع يتم تنفيذ القواعد الاحترازية جزئيًا في السوق الدولية مع معيدي التأمين الصف الأول. [1]

[1] التقرير السنوي 2016 لشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT ، مرجع سابق

الجدول رقم(08):حجم مبالغ العقود لسنة 2016-2017

الوحدة: مليار دج

الفروع	العقود		العقود		الفروق
	2016	2016	2017	2017	
تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة	8 699 468	86%	10 457 038	91%	**20%**
تامين النقل	1 416 213	14%	10 22 717	9%	**-28%**
المجموع العام	10 115 681	100%	11 479 755	100%	**13%**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2017 لشركة LA CAAT

ارتفعت أقساط التأمين المتنازل عنها بنسبة 13٪ خلال السنة المالية 2017 مقارنة بـ السنة المالية 2016 ، والتي يفسرها تطور محفظة CAAT في المخاطر الصناعية ، فرع إعادة التأمين بقوة.

2-عمولات إعادة التامين:

الجدول رقم(09):حجم مبالغ العمولات لسنة 2016-2017

الوحدة: مليار دج

الفروع	العمولات		العمولات		ا الفروق
	2016	2017	2016	2017	
تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة	1 465 347	82%	1 644 049	85%	**12%**
تامين النقل	330 637	18%	286 374	15%	**-13%**
المجموع العام	1 795 984	100%	19 30427	100%	**7%**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2017 لشركة LA CAAT

تمثل العمولات المتلقات فيما يتعلق بالأعمال في فرع قطاع التامين ، بمفردها ،85٪ من إجمالي مبلغ العمولات المستلمة للسنة المالية 2017.

وتلا ذلك عمولات مستلمة من معيدي التأمين بمبلغ 1،930،423 ألف دينار الاتجاه المتعلق بحجم التصرفات، مسجلاً نموًا إجماليًا بنسبة 7٪ مقارنةً بالسنة المالية 2016. [1]

[1] التقرير السنوي 2017 لشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT من الموقع WWW.CAAT.DZ

3-المطالبات المستحقة الدفع من قبل شركات إعادة التامين:

الجدول رقم(10):حجم مبالغ المستحقات لسنة 2016-2017

الوحدة: مليار دج

الفروع	المستحقات		المستحقات		الفروق
	2016	2016	2017	2017	
تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة	1 465 347	82%	1 644 049	85%	**12%**
تامين النقل	330 637	18%	286 374	15%	**-13%**
المجموع العام	1 795 984	100%	19 30427	100%	**7%**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2017 لشركة LA CAAT

المطالبات التي يتحملها معيدي التأمين بلغ حجم المطالبات التي تحملها معيدي التأمين 5،623،747 ألف في عام 2017 مقابل 4،407،422 ألف دينار بنسبة زيادة 28٪. هذا المعدل يرجع إلى حد كبير ، من خلال حجم المطالبات المدفوعة من قبل معيدي التأمين ، فيما يتعلق فروع P&C ، والتي تمثل بالتالي 94٪ من المبالغ المستردة.

4-ملخص لنشاط إعادة التأمين لسنة 2017:

الجدول رقم (11): ملخص لنشاط إعادة التأمين 2016-2017

الوحدة: مليار دج

المطالبات المستحقة من قبل شركات إعادة التامين	عمولات إعادة التامين	عقود إعادة التامين
5 623 747	19 30 423	11 479 755

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2017 لشركة LA CAAT

الشكل رقم (04): تطور إعادة التامين في شركة LACAAT خلال سنة 2017

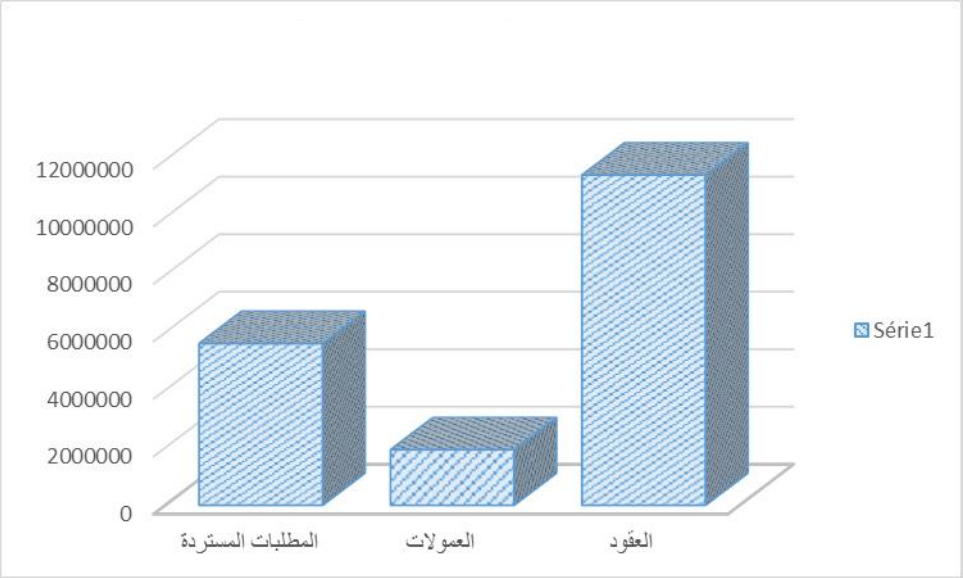

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2017 لشركة LA CAAT

ثالثا: تطور إعادة التامين خلال سنة 2018

1-**عقود إعادة التامين** :

السياسة التي تنفذها الشركة في إعادة التأمين جعلت من الممكن التوحيد في قدرات الاكتتاب ، لدعم الجهد من الإنتاج واستعادة جزء كبير لتسويات المطالبات.

الاستثمارات في إعادة التأمين التقليدية و في إعادة التأمين الاختيارية التي تتوافق معها يتم تنفيذ القواعد الاحترازية في السوق دوليًا مع شركات إعادة التأمين الرائدة. [1]

الجدول رقم(12):حجم مبالغ العقود لسنة 2017-2018

الوحدة: مليار دج

الفروع	العقود		العقود		الفروق
	2017	2017	2018	2018	
تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة	10457038	91%	10674816	92%	**2%**
تامين النقل	1022717	9%	958336	8%	**-6%**
المجموع العام	11479755	100%	11633152	100%	**1%**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2018 لشركة LA CAAT

[1] التقرير السنوي 2018 لشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT من الموقع WWW.CAAT.DZ

زادت عقود إعادة التأمين بنسبة 1٪ في عام 2018 مقارنة بالسنة المالية 2017 ، المرتبط بنمو أقساط التأمين الصادرة لفرع المخاطر الصناعية (2٪).

2-عمولات إعادة التامين:

الجدول رقم(13):حجم مبالغ العمولات لسنة 2017-2018

الوحدة: مليار دج

الفروع	العمولات		العمولات		الفروق
	2017	2017	2018	2018	
تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة	1644049	85%	1593965	84%	**-3%**
تامين النقل	286374	15%	296261	16%	**3%**
المجموع العام	1930423	100%	1890226	100%	**-2%**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2018 لشركة LA CAAT

تبلغ العمولات الناتجة عن تخصيصات إعادة التأمين 1.890.226 ألف دينار.

مسجلاً انخفاضًا بنسبة 2٪ مقارنة بالعام المالي 2017

3-المطالبات المستحقة من قبل معيدي التامين:

الجدول رقم(14):حجم مبالغ المستحقات لسنة 2017-2018

الوحدة: مليار دج

الفروع	المستحقات		المستحقات		الفروق
	2017	2017	2018	2018	
تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة	5283284	94%	4351308	92%	**-18%**
تامين النقل	340463	6%	360509	8%	**6%**
المجموع العام	5623747	100%	4711817	100%	**-16%**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2018 لشركة LA CAAT

تبلغ مساهمة معيدي التأمين في تسوية المطالبات للسنة المالية 2018 إلى 4،711،817 الف دينار مقابل 5،623،747 الف دينار بانخفاض قدره 16٪.[1]

[1] التقرير السنوي 2018 لشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT من الموقع WWW.CAAT.DZ

4-ملخص لنشاط إعادة التأمين لسنة 2018:

الجدول رقم (15): ملخص لنشاط إعادة التأمين 2017-2018

الوحدة: مليار دج

المطالبات المستحقة من قبل شركات إعادة التامين	عمولات إعادة التامين	عقود إعادة التامين
4711817	1890226	11633152

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2018 لشركة LA CAAT

الشكل رقم (05):تطور إعادة التامين في شركة LACAAT خلال سنة 2018

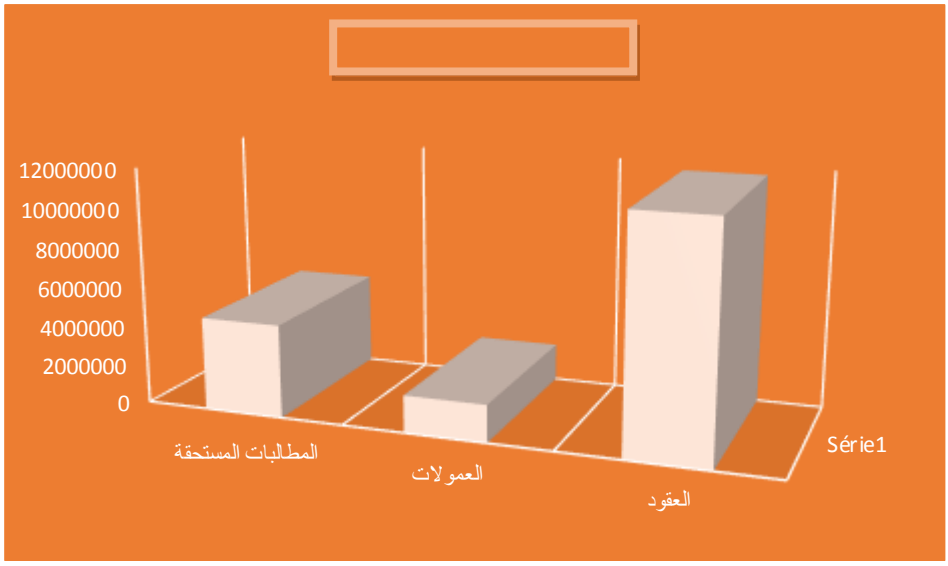

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2018 لشركة LA CAAT

رابعا: تطور إعادة التامين خلال سنة 2019

1-عقود إعادة التامين:

برنامج استثمار إعادة التأمين تقليدي للسنة المالية 2019 ، تم تنفيذه بموجب شروط التحوط الذي تم التفاوض بشأنه وإضفاء الطابع الرسمي عليه في إطار المعاهدات المختلفة.

حجم عقود إعادة التأمين المسجلة خلال السنة المالية 2019 .[1]

[1] التقرير السنوي 2019 لشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT من الموقع WWW.CAAT.DZ

الجدول رقم(16):حجم مبالغ العقود لسنة 2018-2019

الوحدة: مليار دج

الفروع	العقود		العقود		الفروق
	2018	2018	2019	2019	
تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة	10674816	92%	11118741	91%	**4%**
تامين النقل	958336	8%	1133630	9%	**18%**
تامين السيارات	0	0%	1815	0%	**0 %**
المجموع العام	11633152	100%	12254186	100%	**5%**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2019 لشركة LA CAAT

زيادة 5٪ عن السنة المالية الماضية، وأوضح هذا التطور من قبل النمو في أقساط التأمين المكتوبة فيما يتعلق المخاطر الصناعية (4٪).

2-عمولات إعادة التامين:

الجدول رقم(17):حجم مبالغ العمولات لسنة 2018-2019

الوحدة: مليار دج

الفروع	العمولات		العمولات		الفروق
	2018	2018	2019	2019	
تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة	1593504	84%	1807507	89%	**13%**
تامين النقل	296261	16%	231924	11%	**-22%**
تامين السيارات	0	0%	91	0%	**0 %**
المجموع العام	1889765	100%	2039522	100%	**8%**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2019 لشركة LA CAAT

المطالبات التي يتحملها معيدي التأمين وحققت عمليات الاستبعاد التي تمت في عام 2019 عمولات بلغت 2،039،522 ألف مسجلا ارتفاعا بنسبة 8٪ مقارنة بالعام المالي 2018 ، أي 149،757 الف دينار.[1]

[1] التقرير السنوي 2019 لشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT من الموقع WWW.CAAT.DZ

3-المطالبات المستحقة من قبل معيدي التامين:

الجدول رقم(18):حجم مبالغ المستحقات لسنة 2018-2019

الوحدة: مليار دج

الفروع	المستحقات		المستحقات		الفروق
	2018	2018	2019	2019	
تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة	4351308	92%	4737679	96%	**9%**
تامين النقل	360509	8%	199262	4%	**-45%**
المجموع العام	4711817	100%	4936941	100%	**5%**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2019 لشركة LA CAAT

المطالبات التي يتحملها معيدي التأمين

تبلغ مساهمة معيدي التأمين في تسوية المطالبات للسنة المالية 2019 مبلغ 4،936،941 ألف دينار مقابل 4،711،817 ألف دينار بارتفاع نسبته 5٪ نتيجة للزيادة استرداد المطالبات التي يتحملها معيدي التأمين في المخاطر الصناعية.

4-ملخص لنشاط إعادة التأمين لسنة 2019:

الجدول رقم (19): ملخص لنشاط إعادة التأمين 2018-2019

الوحدة: مليار دج

المطالبات المستحقة من قبل شركات إعادة التامين	عمولات إعادة التامين	عقود إعادة التامين
4936941	2039522	12254186

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2019 لشركة LA CAAT

الشكل رقم (06):تطور إعادة التامين في شركة LACAAT خلال سنة 2019

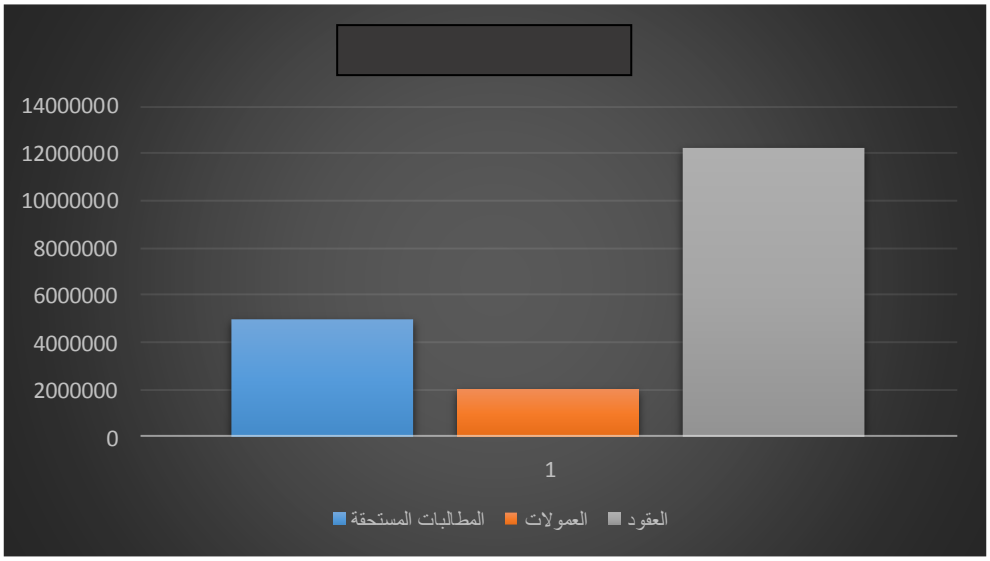

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2019 لشركة LA CAAT

خامسا: تطور إعادة التامين خلال سنة 2020

1-**عقود إعادة التامين** :

الجدول رقم(20):حجم مبالغ العقود لسنة 2019-2020

الوحدة: مليار دج

الفروع	العقود		العقود		الفروق
	2019	2019	2020	2020	
تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة	11110839	91%	11964025	93%	**8%**
تامين النقل	1133630	9%	827819	7%	**-27%**
تامينات اخرى	0	0%	91	0%	**50 %**
المجموع العام	12254186	100%	12806426	100%	**5%**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2020 لشركة LA CAAT

ارتفعت عقود إعادة التأمين بنسبة 5٪ خلال العام المالي 2020 مقارنة بمقارنة بالسنة المالية 2019 ، بسبب التغيير في الأقساط الصادرة عن المخاطر الصناعية.[1]

[1] التقرير السنوي 2020 لشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT من الموقع WWW.CAAT.DZ

2-عمولات إعادة التامين:

الجدول رقم(21):حجم مبالغ العمولات لسنة 2019-2020

الوحدة: مليار دج

الفروع	العمولات		العمولات		الفروق
	2019	2019	2020	2020	
تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة	1805847	89%	1815327	89%	**1%**
تامين النقل	231924	11%	233350	11%	**1%**
تامين السيارات	1751	0%	2414	0%	**38 %**
المجموع العام	2039522	100%	2051091	100%	**1%**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2020 لشركة LA CAAT

الرسوم :بلغت العمولات المستلمة من معيدي التأمين 2.051.091 ألف دينار مقابل 2،039،522 الف دينار سنة 2019 بزيادة طفيفة 1٪.

3-المطالبات المستحقة من قبل معيدي التامين:

الجدول رقم(22):حجم مبالغ المستحقات لسنة 2019-2020

الوحدة: مليار دج

الفروع	المستحقات		المستحقات		الفروق
	2019	2019	2020	2020	
تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة	4736769	96%	3609481	92%	**-24%**
تامين النقل	199262	4%	293379	8%	**47%**
تامين السيارات	910	0%	157	0%	**-83 %**
المجموع العام	4936941	100%	3903017	100%	**-21%**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2020 لشركة LA CAAT

المطالبات التي يتحملها معيدي التأمين

المطالبات المستردة من معيدي التأمين في عام 2020 والبالغة 3،903،017 ألف وسجل الدينار انخفاضا بنسبة 21٪. هذا الوضع يرجع إلى الانخفاض في المبالغ تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة.[1]

[1] التقرير السنوي 2020 لشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT من الموقع WWW.CAAT.DZ

4-ملخص لنشاط إعادة التأمين لسنة 2020 :

الجدول رقم (23): ملخص لنشاط إعادة التأمين 2020-2019

الوحدة: مليار دج

المطالبات المستحقة من قبل شركات إعادة التامين	عمولات إعادة التامين	عقود إعادة التامين
3903017	2051091	12806426

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2020 لشركة LA CAAT

الشكل رقم (06):تطور إعادة التامين في شركة LACAAT خلال سنة 2020

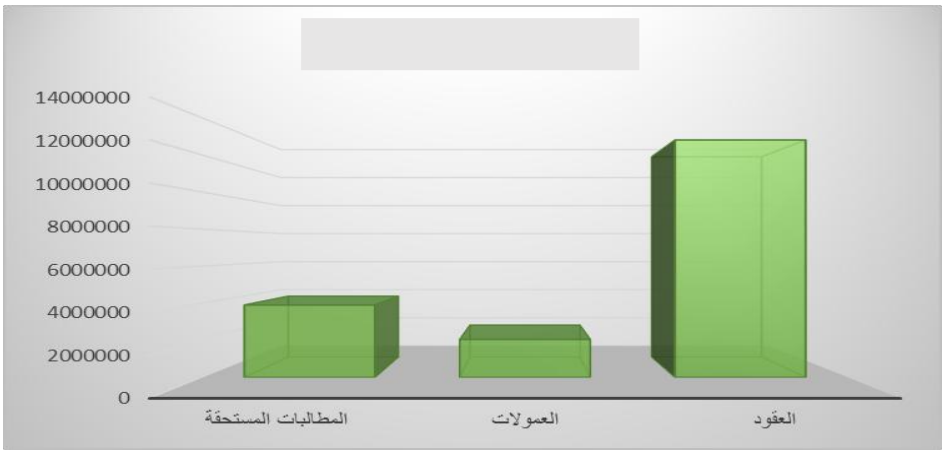

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2020 لشركة LA CAAT

سادسا: ملخص لتطور نشاط إعادة التامين في الشركة LA CAAT خلال الفترة من 2016-2020

1- ملخص لتطور نشاط اعادة التامين:

الجدول رقم(24) ملخص تطور نشاط إعادة التامين من طرف شركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT من 2016-2020.[1]

الوحدة: مليار دج

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
العقود (مبالغ)	10115681	11 479 755	11633152	12254186	12806426
العمولات (مبالغ)	1795984	19 30427	1890226	2039522	2051091
المطالبات المستحقة (مبالغ)	4407422	19 30427	4711817	4737679	3903017

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2020 لشركة LA CAAT

[1] التقرير السنوي 2017 لشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT من الموقع WWW.CAAT.DZ

الشكل رقم (08):يمثل تطور إعادة التامين من طرف شركة LA CAAT من 2016-2020

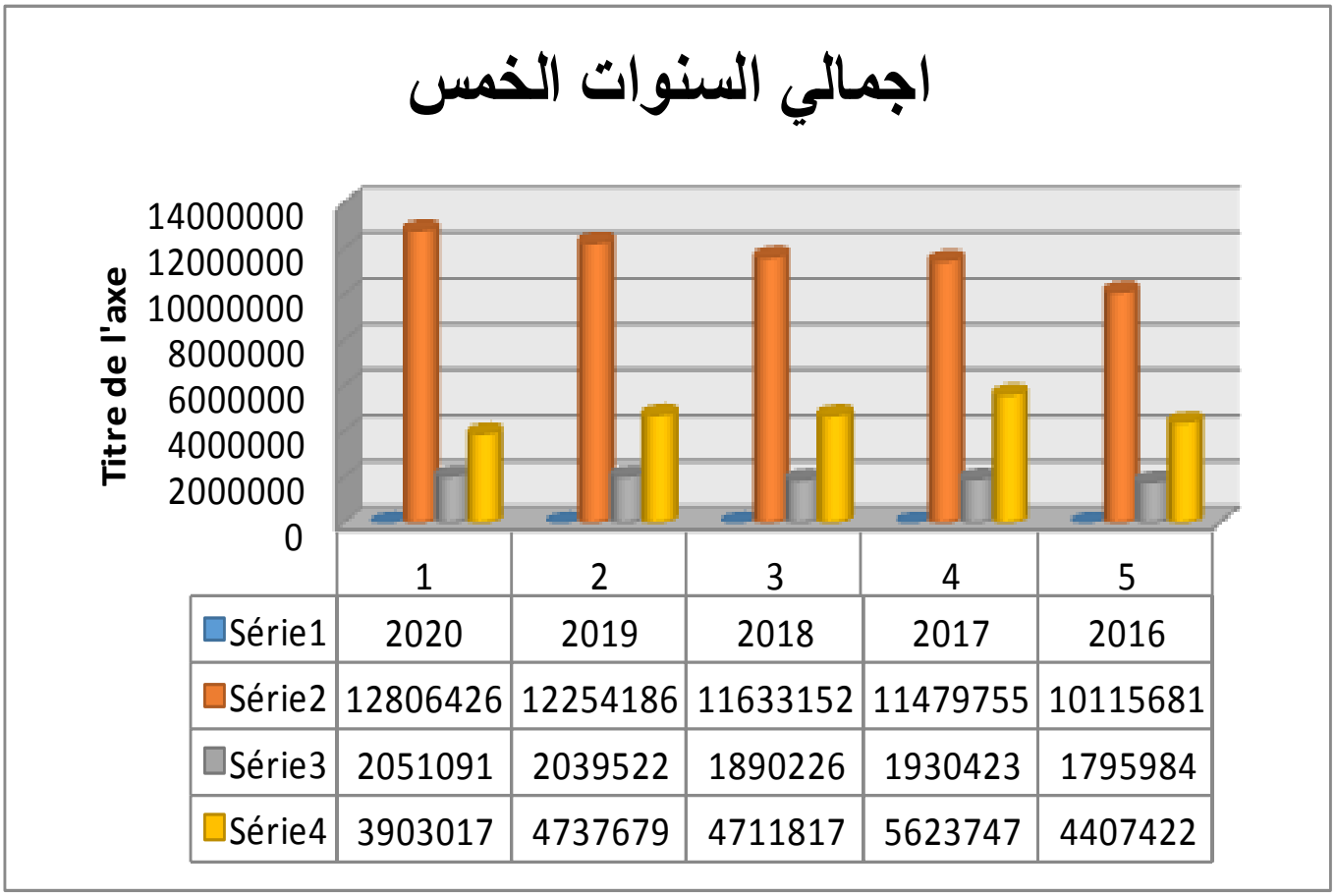

	1	2	3	4	5
Série1	2020	2019	2018	2017	2016
Série2	12806426	12254186	11633152	11479755	10115681
Série3	2051091	2039522	1890226	1930423	1795984
Série4	3903017	4737679	4711817	5623747	4407422

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على التقرير السنوي 2020 لشركة LA CAAT

2- التفسير والتعليق على الشكل البياني:

نلاحظ ان حجم عقود إعادة التامين في تزايد مستمر منذ سنة 2016 وهذا دليل على التزامات شركات التامين ، اما عمولات إعادة التامين فكانت في ارتفاع حتى سنة 2018 انخفضت بنسبة 18% ثم ارتفعت في سنة 2019 و2020 اما المطالبات المستحقة الدفع من قبل شركات إعادة التامين سواء كانت تأمينات الحرائق والحوادث والاخطار المتنوعة او تأمينات النقل فكانت متذبذة فنلاحظ انخفاض في سنة 2017 ثم ارتفاع في سنة 2018 2019 على التوالي وعاودت الانخفاض في سنة 2020 وهذا ناتج عن جائحة كورونا التي ضربت العالم وشلت اقتصادات العديد من الدول ومن بينها الجزائر .

المطلب الثاني: التحديات التي يواجهها سوق التأمين وإعادة التأمين الجزائري ومتطلبات النهوض به

أولا: التحديات التي يواجهها سوق التأمين وإعادة التأمين الجزائري

تعاني السوق الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين عدد من الصعوبات الداخلية والخارجية تتمثل في الأتي[1]:

- ✓ تفتقر شركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر إلى التصنيف، فملاءة الشركات المالية مهمة للغاية وتعبر عن قدرتها عل الوفاء بالتزاماتها تجاه الأفراد والجماعات، فهناك شركات تطلب تصنيف مركزها المالي من أجل تعزيز سمعتها وثقة العملاء بها؛
- ✓ دور إعادة التأمين كأحد مصادر تعبئة الأموال والادخار، وتمويل الاستثمار محدودا جدا بسبب ضعف أداء شركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية، كونها شركات كثيرة نسبيا وتتنافس على سوق صغيرة؛
- ✓ ندرة الشركات التي تقوم بتسوية الخسائر ذات المستوى العالي؛
- ✓ تأثر السوق التأمين وإعادة التأمين الجزائرية بالأداء الاقتصادي من خلال ضعف معدلات النمو الصناعي خارج المحروقات وانخفاض دخل الفرد الحقيقي وارتفاع متوسط معدل البطالة والتضخم؛
- ✓ اعتماد شركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية اعتمادا مفرطا عل شركات إعادة التأمين الدولية، يحد من قدرتها على تطوير إمكانياتها إذ أنه بين 65 % و75 % من الأقساط المكتتبة يتم دفعها لشركات إعادة التأمين خارج الجزائر؛
- ✓ عزوف وإعراض فئات واسعة في المجتمع عن التأمين بسبب عدم التقدير والفهم الجيد لطبيعة وأهمية العملية التأمينية ودورها الاقتصادي والاجتماعي، أي بعبارة أخرى نقص الوعي التأميني لدى غالبية الأفراد، فالكثرة الساحقة من العملاء، لا تقرأ بنود العقد بينها وبين الشركة، أو تسيء تفسيره وفي ظل غياب ثقافة التأمين عند الفرد الجزائري أدى بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد من أقساط التأمين وبالتالي يعيق تطور السوق الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، إذ يصعب على الشركات أن تقدم منتجات تأمينية جديدة دون أن يكون هناك وعي بها أو طلب عليها؛
- ✓ توضح الأبحاث أن نسبة كبيرة من الجمهور لديهم نظرة سلبية عن عملية التأمين برمتها، وأن شركات التأمين تحصل أموالهم وتتهرب من مسؤوليتها عند وقوع الحوادث؛ مما يؤثر عى عملية إعادة التأمين؛
- ✓ انحصار التأمين على مجالات وأنشطة محددة مثل التأمين عل المركبات والأخطار الصناعية، حيث تمثل نسبة الأقساط المكتتبة في حين تمثل بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى النسبة المتبقية؛
- ✓ رفض شرائح كبيرة من الأفراد والشركات لفكرة التأمين بسبب الدين الإسلامي والتشكيك في مدى شرعية التأمين، مما يؤثر بدوره على عملية إعادة التأمين؛

[1] - موساوي عمر، **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006 ، ص41

- ✓ عدم وجود سياسية واضحة لصياغة الأسعار مما يؤدي إلى ظهور شركات ليس لها مصداقية؛
- ✓ غياب فكرة الاندماج والتنسيق الفعال بين شركات التأمين وإعادة التأمين؛
- ✓ نقص فادح في المعاهد المتخصصة في تدريب كوادر التأمين وإعادة التأمين وتخصيص الكفاءات.

مما سبق نستنتج بأن الوضع الراهن لأداء سوق التأمين وإعادة التأمين الجزائري يتصف بأنه مازال ناشئا وفي بداياته لتدني مستويات الاكتتاب التأميني، فحجم أقساط التأمين منخفض بسبب تدني الوعي بمنتجات التأمين، الذي يظل واحدا من الأسباب الرئيسية التي تعرقل تطور صناعة إعادة التأمين في المنطقة، وربما كان التحدي الكبير الذي يواجه صناعة القرار هو الارتقاء بالوعي العام للناس من خلال التثقيف المباشر للعملاء.

ثانيا: متطلبات وشروط صناعة سوق التأمين وإعادة التأمين

هناك مجموعة من النقاط التي يجب توفرها من أجل صناعة السوق الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وهي كالتالي:

- ✓ التعاون بين شركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية في ميدان تدريب الكوادر الفنية والإدارية وتشجيعها للحصول على المؤهلات المهنية وزيادة المهارة الفنية للعاملين في هذا القطاع والعمل على عقد ندوات وورش عمل تدريبية لتطوير قدرتهم الفنية والعلمية[1]؛
- ✓ إنشاء معاهد التأمين وإعادة التأمين باعتبارها من أهم المقومات والمرتكزات لبناء وتأهيل القدرات البشرية المتخصصة والقادرة على تغطية احتياج سوق التأمين وإعادة التأمين العربي وتلبية متطلباته بكفاءة عالية، مع ملاحظة أن المنطقة العربية تعاني من نقص حاد في هذه المعاهد؛
- ✓ تشجيع الدراسات والبحوث باعتبارها من أهم الروافد والقنوات التي تؤدي إلى تطوير الكوادر التأمينية في الأسواق الجزائرية؛
- ✓ إن عملية الإعداد لا يمكن أن تكتمل بمرحلة واحدة، وإن الأفكار التي يتعلمها الموظف تحتاج إلى تذكير مستمر، لذا فإن الموظف ينبغي أن يتعرض لتكرار الأفكار بشكل مستمر ومتواصل[2]؛
- ✓ تحديد نوعية التدريب اللازم وتقديمه للعاملين في مجال التأمين وإعادة التأمين خصوصا وأن أغلب العاملين في هذا القطاع تقع مهامهم ضمن قدراتهم، ولكن في بعض الأحوال يحتاج الموظف لتقديم إجابات دقيقة للعملاء، لذا فهم بحاجة إلى تعلم مهارات جديدة، ومن هنا فإن على القائمين في مجال التدريب دراسة حاجات الموظفين في شركات التأمين وإعادة التأمين وبالشكل الذي يضمن تطور مهاراتهم الفنية[3].

---

[1]- ليث عبد الأمير الصباغ، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 24.

[3]- أحمد سالم ملحم، **إعادة التأمين وتطبيقاته**، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، 2005 ، ص 74.

خلاصة الفصل الثاني:

وفي الأخير يمكننا القول ان المديرية العامة للجزائرية للتأمينات LA CAAT محل الدراسة تحاول الاحتفاظ بكافة الاخطار الكبيرة المسندة اليها ، بغض النظر عن خطورة وقوعها نتيجة لحمايتها من طرف الشركات المعيدة التي تتعامل معها بنسبة كبيرة فلاحظنا ان المديرية العامة وبالضبط مصلحة إعادة التامين تقبل الملف وتقوم بالتعويض اذا وقع الحادث من خلال الإجراءات المتحدث عنها سالفا ،باستخدام طريقة إعادة التامين .

الخاتمة

الخاتمة

من خلال الدراسة حاولنا الإجابة عن الإشكالية المتمثلة: **في أي مدى تساهم عمليات إعادة التأمين في التخفيف من إلتزامات الشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT** ؟ يمكن القول أن إعادة التأمين تلعب دورا مهما في مواجهة إلتزامات التأمين وتكمن هذه الأهمية بالنسبة للمؤمن المباشر، أي شركة التأمين من خلال تحقيقها التناسق بين الأخطار وزيادة قدرتها الاستيعابية وتحقيق الأرباح وحماية مركزها في السوق التأميني، في حين له أهمية بالنسبة للمؤمن له الذي بدوره يعزز القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية واختصار الجهد والإجراءات وكذلك بالنسبة للدولة من خلال فتح مجال التشغيل وتسديد الضرائب المطلوبة.

نتائج الدراسة:

بناء على ما تقدم نستخلص النتائج التالية:

* لإعادة التأمين أهمية كبيرة في مجال التأمينات ووسيلة من وسائل تفتيت الأخطار المركزة، وتشجيع على زيادة القدرة الاستيعابية وله دور في الرقابة على معدلات الخسارة ومعدلات المصروفات وهذا ما يفسر صحة الفرضية الأولى.

* تعتبر أخاطر الكوارث الطبيعة من المخاطر الكبرى نظرا لعدم توفر سوق تأمينية كافية، سواء في الطلب أو العرض، وهذا ما يفسر صحة الفرضية الثانية.

* يطلب إلى شركات التأمين مواجهة مخاطر معينة بمبالغ كبيرة جدا تفوق إمكانياتها المالية، وقبولها يؤدي إلى الانهيار والإفلاس أحيانا ولا يعتبر إعادة التأمين الحل لتوقع الخطر، وإنما التقليل منه.

* ان المديرية العامة للجزائرية للتأمينات LA CAAT محل الدراسة تحاول الاحتفاظ بكافة الاخطار الكبيرة المسندة إليها، بغض النظر عن خطورة وقوعها نتيجة لحمايتها من طرف الشركات المعيدة التي تتعامل معها بنسبة كبيرة.

* ان عقود إعادة التأمين والمطالبات المستحقة من معيدي التأمين على مستوى الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في تزايد مستمر من سنة لأخرى طوال فترة الدراسة لخمس سنوات من 2016 إلى 2020، مما يفسر أن هناك نمو وتطور ملحوظ في حجم نشاط هذه الشركة.

توصيات الدراسة:

وبناءا على النتائج المتوصل إليها سنحاول تقديم جملة من التوصيات والتي لها علاقة بالموضوع وهي كالتالي:

- زيادة مساهمة صناعة التأمين في الاقتصاد الوطني.
- نشر الوعي التأميني لدى الجمهور سواء بحاجاتهم أو التغطيات التأمينية المتاحة .
- التكوين الجيد للكوادر البشرية والفنية لشركات التأمين.
- فتح المجال للاستثمار خاصة في قطاع التأمينات عن طريق منح رخص للشركات التأمينية

الراغبة في الحصول على اعتماد في الجزائر.

• اقتراح التغطيات التأمينية الجديدة التي يمكن لشركات إعادة التأمين تقديمها وفقا لاحتياجات السوق.

• تحديد هيكل إعادة التأمين في الجزائر وتركيب الأخطار المقبولة وحدودها وشروطها.

أفاق الدراسة:

نشير في الأخير إلى إمكانية قيام بحوث تكميلية تعتمد على هذه الدراسة وتكون استمرارا لها نقترحها على زملائنا للبحث والمزيد من التحقق منها:

* أهمية إعادة التأمين في الحماية من الكوارث الطبيعية في الجزائر .

* أثر إعادة التأمين على التغطية التأمينية في الجزائر .

* دور إعادة التأمين في حماية المنشآت الحساسة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

1. أحمد سالم ملحم، **إعادة التأمين وتطبيقاته**، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، 2005 .
2. أحمد شرف الدين، **أحكام التأمين في القانون والقضاء**، دراسة مقارنة دار الجامعية للنشر والطباعة، الكويت، 1999.
3. أحمد شرف الدين، **أحكام التأمين في القانون والقضاء**، دراسة مقارنة، دار الجامعية للنشر وللطباعة، الكويت،. 1999.
4. أسامة عزمي سلام، أشقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
5. بهاء بهيج شكري، " إدارة التأمين بين النظرية والتطبيق"، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009،ط1 .
6. بهاء بهيج شكري، **إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة، الأردن، ،2008.
7. خالد راغب الخطيب، **التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية**، دار كنوز للنشر والتوزيع، عمان، ،2009.
8. ديواز فائق حسين، **عقود التأمين**، المكتب الجامعي الحديث، طبعة3، 2013.
9. رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000.
10. عرفات ابراهيم فياض، **إدارة التأمين والمخاطر**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2011.
11. لؤي ماجد ذيب أبو الهيجاء، **التأمين ضد حوادث السيارات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ،2004.
12. ليث عبد الأمير الصباغ، **صناعة التأمين في الأسواق العربية**، طبعة 2، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000.
13. محمد رفيق المصري، **التأمين وادارة الخطر**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
14. مولود ديدان، **نظام التأمينات**، الدار البيضاء، الجزائر، ،2006.
15. نبيل محمد مختار، **إعادة التأمين**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ،2005.
16. –عبد أحمد أبو بكر ، "إدارة أخطار شركات التأمين"، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010،ط1.
17. –مولود ديدان، **القانون في خدمة ومتناول الجميع**، الدار البيضاء، الجزائر، 2005.

رسائل جامعية:

18. موساوي عمر، **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،2006

وثائق وتقارير:

19. وثائق مقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT عين الدفلى.

20. التقارير السنوية لشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT.

مقابلة:

21. مقابلة مع مدير وكالة عين الدفلى LA CAAT عين الدفلى بتاريخ 02 جانفي 2022.

الملاحق

الملحق رقم 01

LA CAAT en quelques chiffres

Unité: Milliers de DA

ACTIVITES	2015	2016	EVOLUTION
Primes Emises	21 160 080	22 615 696	7%
Cession en réassurance	9 324 428	10115681	8%
Sinistres Réglés	12 759 286	13 691 434	7%
Sinistres à Payer	13 217 092	12 467 698	-6%
Capacité Financière et Solvabilité			
Placements	29 052 344	29 532 803	2%
Capitaux Propres	19 860 463	21 242 558	7%
Marges de Solvabilité	21 000 022	22 284 535	6%
Gestion Courante			
Frais de Gestion	4 360 842	4 320 208	-1%
Effectif	1 683	1 611	-4%
Résultat			
Marge d'Assurance	6 530 914	6 668 475	2%
Résultat Net	2 069 023	2 337 768	13%

الملحق رقم 02

RÉALISATIONS DE L'EXERCICE 2017

LA CAAT EN QUELQUES CHIFFRES

U: KDA

ACTIVITE TECHNIQUE	2016	2017	EVOLUTION
Primes émises	22 615 696	23 128 440	2%
Indemnisations	13 691 434	13 427 698	-2%
Sinistres à payer	12 467 698	12 715 406	2%
Cessions en réassurance	10 115 681	11 479 755	13%
Commissions en réassurance	1 795 984	1 930 423	7%
Sinistres à charge des réassureurs	4 407 422	5 623 747	28%
GESTION COURANTE	**2016**	**2017**	**EVOLUTION**
Frais de gestion	4 320 208	4 281 747	-1%
Effectif	1 611	1 615	0%
RESULTATS	**2016**	**2017**	**EVOLUTION**
Marge d'assurance	6 668 475	6 969 289	5%
Résultat net	2 337 768	2 509 987	7%
CAPACITÉ FINANCIÈRE ET SOLVABILITÉ	**2016**	**2017**	**EVOLUTION**
Placements financiers	28 532 230	29 783 314	4%
Capitaux propres	21 242 558	22 778 628	7%
Marge de solvabilité	22 284 535	22 575 695	1%

I. ACTIVITÉ TECHNIQUE

Au titre de l'exercice 2017, la production de l'Entreprise maintient un trend haussier tiré principalement par les assurances des risques industriels,conservant ainsi sa structure.
La CAAT a,aussi,pu préserver l'essentiel de son portefeuille grâce aux relations privilégiées qu'elle entretient avec sa clientèle et à la qualité de ses prestations.
A cet effet, la gestion de sinistres vient corroborer ces deux caractéristiques avec une cadence de règlement en nette amélioration qui s'est concrétisée par la réduction du volume des stocks à hauteur de 24 000 dossiers sinistres.

الملحق رقم 03

LA CAAT EN QUELQUES CHIFFRES

Unité milliers de DA

RUBRIQUE	2017	2018	VARIATION
GESTION TECHNIQUE			
Primes Emises	23 128 440	24 125 610	4%
Indemnisations	13 427 698	12 062 242	-10%
Provision pour Sinistres à payer	12 715 406	13 879 173	9%
Cessions en réassurance	11 479 755	11 633 152	1%
Commissions en réassurance-	1 930 423	1 890 226	-2%
Sinistres à la charge des réassureurs	5 623 747	4 711817	-16%
GESTION FINANCIERE	**2017**	**2018**	**Evolution**
Placements financiers	29 783 314	31 543 349	6%
Produits financiers	849 556	1 278 931	51%
GESTION COURANTE	**2017**	**2018**	**Evolution**
Frais de gestion	4 281 747	4 686 818	9%
Effectif	1615	1 652	2%
RESULTATS	**2017**	**2018**	**Evolution**
Marge d'assurance	6 969 289	7 672 001	10%
Résultat technique opérationnel	2 279 598	2 380 225	4%
Résultat net	2 509 986	2 771 622	10%
CAPACITE FINANCIERE ET SOLVABILTE	**2017**	**2017**	**Evolution**
Capital social	16 000 000	20 000 000	25%
Capitaux propres	22 778 628	24 593 095	8%
Marge de solvabilité	23 901 066	25 934 469	16%

الملحق رقم 04

LA CAAT EN QUELQUES CHIFFRES

Unité : milliers de DA

Rubriques	2018	2019	Evolution
GESTION TECHNIQUE			
Production	24 125 610	24 589 110	2%
Indemnisation	12 062 242	12 942 434	7%
Provisions pour sinistres à payer	13 879 173	15 019 113	8%
Cessions en réassurance	11 633 152	12 254 186	5%
Commissions en réassurance	1 890 226	2 039 522	7%
Sinistres à charge des réassureurs	4 711 817	4 936 941	5%
GESTION FINANCIERE			
Placements Financiers	31 543 349	34 032 094	8%
Produits Financiers	1 278 932	1 584 286	24%
GESTION ADMINISTRATIVE			
Frais de gestion	4 686 818	5 266 872	12%
Effectif	1 652	1 681	2%
RESULTATS			
Marge d'assurance	7 672 001	8 122 884	6%
Résultat technique opérationnel	2 380 225	1 756 450	-26%
Résultat net	2 771 622	2 532 093	-9%
CAPACITE FINANCIERE ET SOLVABILITE			
Capital social	20 000 000	20 000 000	0%
Capitaux propres	24 593 095	25 842 167	5%
Marge de solvabilité	25 934 469	27 953 130	8%

الملحق رقم 05

RAPPORT ANNUEL 2020

SYNTHÈSE DE L'ACTIVITÉ DE L'ENTREPRISE

Unité : milliers de DA

RUBRIQUES	2019	2020	ÉVOLUTION
GESTION TECHNIQUE			
Primes émises	24 589 110	24 750 052	1%
Indemnisations	12 942 434	11 055 297	-15%
Provisions pour Sinistres à payer	15 019 112	15 994 833	6%
Cessions en réassurance	12 254 186	12 806 426	5%
Commissions en réassurance	2 039 522	2 051 091	1%
Sinistres à la charge des réassureurs	4 936 941	3903 017	-21%
GESTION FINANCIERE			
Placements financiers	34 032 094	36 694 483	8%
Produits financiers	1 584 286	1 985 435	25%
GESTION ADMINISTRATIVE			
Frais de gestion	5 266 872	5 226 777	-1%
Effectif	1 681	1 695	1%
RESULTATS			
Marge d'assurance	8 122 884	8 213 953	1%
Résultat technique opérationnel	1 756 450	1 238 443	-29%
Résultat net	2 532 093	2 797 829	10%
CAPACITE FINANCIERE ET SOLVABILITE			
Capital social	20 000 000	20 000 000	0%
Capitaux propres	25 842 167	27 444 970	6%
Marge de Solvabilité	27 953 130	30 052 841	8%

6